الإصلاح الاقتصادي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإصلاح الاقتصادي

للدكتور الدكتور
محمد عمر الحاجي

دار المكتبي

الطبعة الأولى

1425 هـ - 2004 م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع أو إخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحاسبات الالكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار المكتبي بدمشق .

دار المكتبي
للطباعة والنشر والتوزيع
www.almaktabi.com

سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا
ص.ب ٣١٤٢٦ - هاتف : ٢٢٤٨٤٣٣ - فاكس : ٢٢٤٨٤٣٢
e-mail: almaktabi@mail.sy

من وحي التنزيل

قال الله تعالى :

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

[سورة هود : ٨٨]

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

أحمد الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ حمداً كما يحبّ ويرضىٰ ، وأشكره شكراً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، فهو سبحانه وليّ كل نعمة ، وبتوفيقه تتم الصالحات ، وأصلّي وأسلّم علىٰ نبيّه سيد المرسلين محمد ، وعلىٰ آله وصحبه والسائرين علىٰ سننه إلىٰ يوم الدين ، وبعد :

بين الحين والحين ، تعلو الصيحات متذمّرةً من المشكلات الاقتصادية ، وتُعقد الندوات والمؤتمرات ، ويتحدّث المتحدثون ، ويحلّل الخبراء الاقتصاديون ، و يتمّ التركيز علىٰ قضايا الفساد الاقتصادي.

وبعد أسابيع تعود المياه إلىٰ مجاريها ، وتعود (حليمة إلىٰ عادتها القديمة) ، وكأن شيئاً لم يكن ، وبراءة الأطفال في العيون!!

تارة تُطرح الحلول الرأسمالية ، وتُسلّط الأضواء الكاشفة علىٰ إيجابياتها فقط... وتردد الأبواق الإعلامية ذلك كالصّدىٰ... ، وبعد برهة يزداد الناس شقاء وبؤساً وتعاسة!

ثم تُطرح إيديولوجيات مستوردة من بلاد أخرىٰ ، وبعد فترة ينقلب أهل تلك البلاد علىٰ إيديولوجياتهم ، وتتكشف العورات!

والعجب العجاب ، أننا ـ ونحن أمة القرآن الكريم ـ نقرأ صباحَ

مساءَ قول الله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف : ٣٦] . ﴿يعش﴾ أي يتعامىٰ ويتغافل ويُعْرِض عن منهج الله ورسوله ﷺ ، ويتّبع سبل الشياطين ، فإن الله يقيّض له من الشياطين من يضله ويهديه إلىٰ صراط الجحيم ! !(١) .

فكيف نلهث وراء الشرق والغرب لاستجلاب أدوية لأمراضنا ، ونترك صيدلية القرآن وسنة الرسول ﷺ ؟!

ولقد أثبتت الوقائع والتجارب أن تلك الحلول المستوردة لم تحلّ لنا المشاكل ـ ولن تحلّ أبداً ـ ، إنما هي وصْفات مؤقتة ، وجرعات تخديرية مخدّرة . . . ، لا تُسمن ولا تغني من جوع ، وهذا قرار الله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِن بِآيَاتِ رَبِّهِ ۚ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰ ﴾ [طه : ١٢٤ـ ١٢٧] .

وهكذا فمن المنطق والحكمة أن نعود فنجرّب ما جرّبه الأجداد ، ونُصلح أمورنا علىٰ ما صَلُحت عليه أمور حياتهم .

ولن يكون ذلك إلا بالعودة إلىٰ قواعد الإصلاح ، بعد تحليل العوامل التي أدّت إلىٰ انتشار الفساد .

من هنا كانت فكرة هذا الكتاب ، وكانت أهم محاوره كما يلي :

١ـ قضايا الفساد الاقتصادي : وفيه حديث عن مفهومه ، وأسبابه ، وأشكاله ، وعولمته ! ، والرشوة كنموذج للفساد الاقتصادي . . .

٢ـ في آفاق الإصلاح الاقتصادي : مفهومه ، وأسسه ، وأهدافه ،

---

(١) للتوسع يراجع : تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير : ٦/ ٢٢٧ـ ٢٢٨ .

وبرامج التصحيح والتكييف ، والإصلاح الاقتصادي : ماله ، وما عليه!!

وبعض النماذج التي تدلّ علىٰ الإصلاح .

٣ـ الحلول الكفيلة للوصول إلىٰ برّ الأمان . . . .

فإن قاربنا الهدف ، فذلك من فضل الله وكرمه ، وإلا فمن النفس الأمارة بالسوء ، مرددين وراء نبي الله شعيب عليه السلام : ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [هود : ٨٨] .

وصلىٰ اللهُ علىٰ خاتم الأنبياء محمد ، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين ، وصحابته أجمعين ، وكل من سار علىٰ الدرب القويم إلىٰ يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

الباب الأول

قضايا الفساد الاقتصادي

الفصل الأول

مفهوم الفساد الاقتصادي

في اللغة : فسد ، كَنَصَرَ وعَقَدَ وكَرُم ، فَساداً وفُسوداً : ضدَّ صَلُحَ ، فهو فاسدٌ وفسيدٌ من فَسْدَىٰ ، . . . . والفساد : أخذ المال ظلماً ، والجَدْبُ ، والمفسدة : ضدّ المصلحة ، وفسَّدّه تفسيداً : أفسده .

وتفاسدوا : قَطَعوا الأرحام ، واستفسد : ضدّ استصلح[1] .

وفي الاصطلاح : له معاني عديدة ، لكن غالبيتها تقترب من التعريف اللغوي .

فمثلاً : هو خروج الشيء عن الاعتدال ، قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً ، ويُضادّه الصّلاح ، ويستعمل ذلك في النفس ، والبدن ، والأشياء الخارجة عن الاستقامة .[2] .

وفي رأي الدكتور السيد علي شلتا : يتمثل الفساد في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص ، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية ، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير

---

(١) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي : ١ـ٣٠٦ .

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني : ٦٣٦ .

السلوك الأخلاقي ، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكاً للواجب العام ، وانحرافاً عن المعايير الأخلاقية في التعامل ، ومن ثم يعدّ هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرىٰ .

و . . . الفساد بذلك ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين ، إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم ، كما يستشري في اتساق السلطة والأحزاب الحكومية والتنظيمات الإدارية ، كما أنه يرتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوىٰ السياسية والاجتماعية والإدارية .

والفساد بذلك : نوع من السلوك الذي ينحرف عن مستوىٰ السلوك السائد ، والذي يُعتقد أنه مقبول في مجال معين ، مثل : المجال الإداري ، ولكن هذا ليس كل ما في الأمر ، إذ أن الفساد : سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية علىٰ حساب المصلحة العامة .

وبذلك يكون الفعل الفاسد هنا بمثابة سلوك مُعَادٍ ، سواء كان رسمياً أو غير رسميّاً ، بحيث يضمن للشخص الذي يقوم به ميزات واضحة ومكاسب معينة ، مثل المكافأة المادية ، والترقية السريعة ، وبذلك يترتّب علىٰ جميع صور السلوك الفاسد هذه خسارة مادية أو أدبية أو مالية للجمهور من ناحية ، والتنظيمات الإدارية من ناحية أخرىٰ . . . وبذلك يمكننا تمييز بعض الجوانب الأساسية في الفعل الفاسد ، يتمثل أولها في أن الفساد يوجد أينما وجد شخص مسؤول عن أداء بعض الأعمال التي لا يأخذ مقابلها مكافآت مادية ، في حين أنه يحرص علىٰ أداء أعمال ترضي من يقدم له المكافآت المادية أو غيرها من صور الفساد ، ومن ثم يرتبط أداؤه للمصالح العامة بمثل هذه الالتزامات من الآخرين ، وإذا لم

يكن هذا الجانب كافياً لتعيين أبعاد الفساد ، فإن الجانب الثاني يلقي مزيداً من الضوء؛ إذ أن استعمال سلطة عامة مرتبطة بوضعه الوظيفي كوسيلة للمنفعة الشخصية أو لصالح مجموعة صعبة عن طريق خرق القانون ، أو السلوك الأخلاقي يؤدي من دون شك إلى حدوث خسارة للآخرين ، وعلىٰ وجه الخصوص الجمهور الذي ترتبط مصالحه بالتنظيمات التي يعمل بها الأشخاص المفسدون .[1] .

لذلك يجب الانتباه إلىٰ خطورة الفساد ـ بأنواعه ـ إذ هو الوسيلة السريعة لتدمير أي مجتمع أو أمة من الأمم ، وخاصة الدول النامية ، بحيث يقضي علىٰ منجزاتها التنموية ، وصدق من قال : الفساد أفيون الشعوب!!

من هنا ، فسوء استخدام المال أو الملكية العامة ، وسوء استخدام السلطة ، ومخالفة المسؤولية تجاه الدولة ، والتضحية بالفائدة العامة لغرض الاستفادة الشخصية ، وعدم تطبيق القوانين أو استخدام العقوبات وتطبيقها علىٰ حالات معينة ، . . . . ، كل هذا وأمثاله يؤدي إلىٰ الانحراف والفساد . . . .

أما حكاية القرآن الكريم عن الفساد :

فقد ذكرت الكلمة ومشتقاتها (٤٩) مرة ، من ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، وقوله أيضاً : ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم : ٤١] .

ولتأكيد فكرة الفساد والمفسدين ، يأتي القرآن بأمثلة ونماذج ، فهناك

---

(١) الفساد الإداري ومجتمع المستقبل : ٤٤ـ٤٥ .

من أفسده المال وأطغاه ، فكانت نتيجته التدمير ، كما في حكاية قارون : ﴿ ۞ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾

[القصص : ٧٦ـ٧٧] .

وهناك من أفسده المنصب وأطغاه ، كما في حكاية فرعون : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص : ٤] .

المهم أن كل المفسدين سيحصدون ثمرة إفسادهم لعنةً وسوء الدار ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد : ٢٥] .

وبالتالي فهناك سعيٌ إلىٰ الخير ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾

[الإسراء : ١٩] .

وهناك سعيٌ إلىٰ الفساد : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة : ١١٤].

فالعاقل الفطن هو الذي يسير علىٰ طريق الصلاح ، ويبتعد عن كل ألوان الفساد . . .

* * *

الفصل الثاني

أسباب الفساد الاقتصادي

هناك عدد كبير من الأسباب التي تؤدي إلىٰ الفساد ، ومن الممكن حصرها ببعض الأسباب الرئيسية ، مع العلم أن كل سبب يتفرع عنه عدد لا بأس به من الأسباب أيضاً ، وأهمها :

أـ أسباب اقتصادية واجتماعية : تلعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية دوراً هاماً باعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد .

فسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، والتي تتمثل في مصلحتها النهائية في عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، يعدّ سبباً رئيسياً وجوهرياً وراء السلوك المرضي الذي يسود بعض العاملين في معظم البلدان النامية .

ب ـ أسباب إدارية : يمكن القول بشكل عام : إن طبيعة البناء الحكومي تساعد علىٰ انتشار الفساد . . . ، ولقد أوضح (روبرت تلمان) في دراسة له ، بأن الدوافع وراء الفساد هي وجود بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً .

وقد أكد هذا القول (بريبانتي) ، حيث أوضح أن الفساد الحكومي والانحراف موجودان في جميع الأشكال البيروقراطية .

وهذا يؤكد علىٰ أن سوء التنظيم الإداري ، وبيروقراطية القيادة

الإدارية المتمثلة في تعدد القادة الإداريين ، وتضارب اختصاصاتهم ، وتضخم الجهاز الوظيفي ، ونقص المهارات السلوكية والإنسانية لدىٰ القادة ، فضلاً عن القيادة المتخلفة والفاسدة وتناثر السلطة ، كلها أسباب ودوافع تفسد جو العمل ، وتعد دافعاً وراء ظهور بعض العاملين المنحرفين سلوكياً .

جـ ـ **أسباب سياسية** : فالمناخ السياسي ، واتباع بعض الدول إيديولوجيات متباينة معاصرة ، تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية .

ولقد انعكس ذلك علىٰ الاستقرار السياسي في معظم البلدان النامية .

هذه الظروف السياسية ، بما فيها من غياب للديمقراطية والشورىٰ أدّت إلىٰ حرمان الكثير من المواطنين من المشاركة في إبداء الآراء ، ومن ثم المساهمة في رسم السياسات العامة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرىٰ فإن عجز الأجهزة التنفيذية في الدولة عن ممارسة مهامها وعجز الحكومة عن تحسين أحوال العاملين في الدولة ، وتسلّط بعض المسؤولين في الدولة واستغلالهم لنفوذهم في تحقيق مصالح خاصة .

كل ذلك أدىٰ إلىٰ تعميق روح اللامبالاة عند مواطني هذه الدول تجاه ما يدور من أحداث سياسية واجتماعية ، وهذا بدوره انعكس علىٰ أدائهم لأعمالهم ، فانعدم المدّ والتأييد الاجتماعي للدولة من الأفراد والمؤسسات ، مما أدىٰ إلىٰ عدم التعاون بين الأفراد في مواجهة خطط الدولة ، وهذا بدوره يساعد علىٰ تفشي الفساد والفوضىٰ . . .

د ـ **أسباب نظامية** : أي كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية المنظمة لتصرفات وأفعال وسلوك العاملين .

ومع تسليمنا بأن بعض هذه القيود والحدود تهدف إلىٰ حماية العاملين أنفسهم من التعسّف واستغلال السلطة واستخدامها استخداماً سيئاً من جانب من يكون فوقهم في السلّم الرئاسي ، إلا أن تكون زيادة القيود والحدود واللوائح المفروضة علىٰ تصرفات العاملين وأفعالهم عادة ما يكون له آثار ضارة تتمثل في تعطيل العمل وقتل روح الابتكار والتجديد ، وظهور البيروقراطية ، وتضخم العمل المكتبي ، وتظهر الآثار السلبية لذلك في التسلط الذي يفرضه بعض العاملين علىٰ أفراد الجمهور ، وهذه هي بداية الرشوة!

كذلك فإن التغيير المستمر في اللوائح والنظم المنظمة لشؤون العاملين يلعب دوراً لا يستهان به في خلق ثغرات ينفذ منها سيء السلوك لتحقيق أهدافهم عن طريق بعض الأساليب المرضية غير السوية[1] .

هـ ـ **أسباب دينية** : ذلك لأن غياب الوازع الديني ، واستبدال رقابة الله برقابة البشر تعني الفساد كله!

ذلك لأن رقابة الله تعني أن العبد لا يقدم علىٰ أي أمرٍ ـ سواءً كان خيراً أم شراً ـ إلا ويرىٰ رقابة الله تحيط به ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد : ٤] . وقوله : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة : ٢٣٥] . وقوله : ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك : ١٣ـ١٤] .

ولذلك ينظر العبد إلىٰ رقابة الله من خلال خشيته لجلاله ، وعميق الشعور بسلطانه ، وأنه جل جلاله له بالمرصاد ، وأنه سبحانه سيحاسبه يوم القيامة علىٰ ما فعله .

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : الفساد الإداري ، الدكتور صلاح الدين محمود : ٤٨ـ٥٠ .

﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٥] .

وقد قال العلماء : إن مراقبة الله تعني : ملاحظة الإنسان نفسه في أعمالها و أقوالها ، وتحركاتها وخطراتها ، ليقيمها علىٰ الصراط السويّ ، لأن إهمال ملاحظة النفس يؤدي بها إلىٰ الطغيان والفساد .

وثمرة المراقبة هذه أن الإنسان يصبح أميناً ، فلا يأخذ ما ليس له! ولا يقدّم الأذىٰ والضرر للآخرين! ولا . . . .!!

ويبقىٰ مراقباً لله علىٰ حاله حتىٰ يسمع تلكم الهمسة الروحية : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [فصلت : ٣٠] .

* * *

الفصل الثالث

أشكال الفساد الاقتصادي

يتجلّىٰ الفساد في العالم ـ وخاصة العالم الإسلامي ـ في عدّة أشكال ونماذج ، ولعلّ أهمها ما يلي :

أ ـ التبعية والتقليد : وهذا الداء قديم جداً ، فكل أمة من الأمم عندما تأتيها رسالة السماء ، كانت حجّتها الأولىٰ أن الآباء والأجداد لم يسيروا علىٰ الدرب الجديد!

فمثلاً أهل الجاهلية احتجّوا بذلك قائلين : أنهم لم يسمعوا بهذا من قبل ، ولم يكن آباؤهم أو أجدادهم يسيرون علىٰ منهج النبيِّ ﷺ .

لذلك أصيبوا بالعجب عندما دعاهم الرسول إلىٰ التوحيد ونبذ الشرك و ما إلىٰ هنالك ، وقد فضح القرآن الكريم الحكاية ، وذلك بقوله تعالىٰ : ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ ۝٦ مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِى ٱلْمِلَّةِ ٱلْءَاخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴾ [ص : ٢ـ٧] .

وهكذا فكل الأمم كانت تدندن علىٰ مسألة التقليد والتبعية ، لكن هل كل ما جاء به الآباء والأجداد صحيح وحسن ؟!

ثم إذا كان الآباء والأجداد والقدامىٰ يتبعون ما هو باطل وسيىء . . . ،

فهل من الصحيح اعتبار الأمر مقدساً ومعصوماً ، ويجب تقليده واتباعه؟!

أبداً ، فهذا من الأمور المعيبة والمنهج الباطل ، لذلك صوّر القرآن المسألة بشكل مضبوط ، قال الله تعالىٰ : ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الزخرف : ٢٢ـ٢٥] .

وعادة ما يكون التقليد والتبعية من الضعيف للقوي ، ومن الفقير للغني ، كما قال العلامة ابن خلدون : (. . . إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب ، في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده) .

وبالتالي وصلنا إلىٰ مرحلة التغريب وقابليتنا للتغريب ، بحيث اتضحت الفجوة بين الفكر والتطبيق ، وهذا لا يسود إلا أثناء فترات الانحطاط الحضاري ، ولذلك سُحقت شخصيتنا ، واتجهنا نحو محاكاة نمط الغرب أو الشرق ، ونسينا نمطنا العربي والإسلامي!

والمؤسف حقاً ، أن ذلك كان واضحاً في ظواهر طرد الثقافة الإسلامية التي تناسب أوضاعنا ، وإحلال الثقافة الغربية محلها ، حتىٰ لو كانت تخالف معتقداتنا وسلوكياتنا وأخلاقياتنا ، وهذه بعض نبوءات رسول الله ﷺ : « لتتبعنّ سنن من قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتىٰ لو سلكوا جُحر ضبٍّ لسلكتموه ، قلنا : يا رسول الله ، اليهودَ والنصارىٰ ؟ قال : فمن ؟! »[1] .

وفي رواية أخرىٰ : « لتتبعنّ سنن من كان قبلكم شبراً بشبر ، وذراعاً

---

(١) صحيح البخاري : ٤/٢٠٦ ، صحيح مسلم : ٨/٥٧ .

بذراع ، حتىٰ لو دخلوا جُحر ضبٍ لدخلتموه »[1] .

وإذا تخلت أمة من الأمم عن منهجها وما يناسبها ، فانسلخت من ذلك كله ، وارتدت لباساً لا يناسبها ، معنىٰ ذلك أنها فسدت وأفسدت ، وأوشكت علىٰ النهاية . . . !!

ب ـ **العدوىٰ في الفساد** : فكما أن بعض الأمراض التي تصيب الأجسام تنتقل بالعدوىٰ إلىٰ الآخرين ، كذلك يفعل الفساد الفعل نفسه!

وذلك بأن تفقد السلع المادية هويتها الوطنية أو القومية ، لكن الأمر المخيف حقاً هو انتقال الفساد من بلاد الغرب ـ وعن طريق العدوىٰ ـ إلىٰ بلاد المسلمين ، والإحصائيات تتحدث بلغة لا مثيل لها ، من ذلك : إن التنّين الأمريكي راح يلتهم الجميع ، حتىٰ الدول القوية كالدول الأوربية ، فهو يستولي علىٰ (٢٢٥) ألف ساعة إرسال تلفزيوني وإذاعي ، من أصل (٢٥٠) ألف ساعة إرسال تبثّها المحطات الأوربية الرئيسية ، وذلك كي يضمن طاعتهم وانصياعهم ، فكيف بالبلدان النامية والمتخلفة ؟!

وما بدأنا نسمع عنه ، بل ونعايشه من قضايا تُطرح هنا وهناك : كالعولمة والخصخصة والكوكبة والقطبية الواحدة والنظام العالمي الجديد و . . . !! ليست إلا واحدة من السلسلة الطويلة لتصدير الفساد . . والهيمنة الأمريكية والمصيدة الجهنمية . . . ، ليكون المستفيد الأول والأخير هي أمريكا ، مصداق ذلك : أن السعودية كانت عائداتها من النفط قبل حرب تشرين عام ١٩٧٣م تساوي (٦) مليار دولار أمريكي ، وكانت تنفق منها (٣) مليارات ، والباقي يبقىٰ في أمريكا كعائدات ونحو ذلك .

لكن بعد الحرب أصبحت عائدات السعودية من النفط تساوي (٣٠)

---

(١) المسند للإمام أحمد : ٢/ ٥١١/ .

مليار دولار ، وأصبحت تنفق منها (٥) مليارات ، والباقي يبقىٰ في أمريكا!!

وهكذا ، فالفساد العالمي الذي أحدثته الأوضاع الحالية ، والانفتاح العالمي ، وزوال الحواجز أمام السلع ، ونحو ذلك . . . انعكس علىٰ واقع العالم الإسلامي ، وأثّر فيه تأثيراً كبيراً[١] .

جـ ـ **الأثرة الفاحشة** : والتي تؤدي إلىٰ فتح كل أبواب الفساد ، وأبرز مظاهره الواضحة فساد الأخلاق ، بحيث يستهلك الأغنياء الفوائض المالية في الملاهي وعلىٰ الشهوات والملذّات ، بينما يعيش الفقراء تحت وطأة الجوع ونقص الدواء ونحو ذلك!

وهكذا تزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، فيزداد الفقراء فقراً وديوناً ، وتنمو المشاكل ـ وخاصةً الاقتصادية ـ نمواً سرطانياً مخيفاً .

ويلعب الأغنياء ـ عن طريق الاحتكار والتلاعب بالأسعار و . . . . ـ، لعبة المصيدة الجهنمية ، والتي لا يستطيع الخروج من أتونها إلا من رحم ربك ، ومن الأدلة الواضحة علىٰ ذلك :

ـ كان إجمالي ديون العالم الثالث في عام ١٩٥٥م (٦) مليارات دولار ، وفي عام ١٩٨٧م أصبحت (١٠٨٠) مليار دولار أمريكي!!

ـ والكلاب المدلّلة في البلاد الغنية تستهلك ربع الإنتاج العالمي من الحبوب ، أي ما يقارب استهلاك جميع الناس في الهند والصين!!

ـ وكما قال (جارودي) : من العار أن تسمع المؤتمر السكاني ـ الديموغرافي ـ في بوخارست يقول : إن إنجاب أقل عدد ممكن من الأطفال يجنّب العالم مشاكل الجوع ، في الوقت الذي نعرف جيداً أن

---

(١) للتوسع في ذلك يراجع : ظاهرة العولمة الاقتصادية ، للمؤلف : ٦٧ـ ٨٩ .

فلاحاً باكستانياً أو هندياً يستهلك أقلّ مما يستهلكه زميله الأمريكي في كاليفورينا بأربعمئة مرة!!

ـ العالم الثالث يمثل نسبة (٨٢,٦٪) من سكان العالم ، ومعدل دخل الفرد فيه (٥٨٠) دولاراً في السنة ، وأما الدول الصناعية فتمثل (١٧,٢٪) وفيها معدل دخل الفرد سنوياً لعام ١٩٧٥م (٥٥٢٠) دولاراً!!

ـ وهناك (٤٦٠) مليون نسمة من سكان العالم الثالث يعانون من أمراض سوء التغذية ، و(٧١٠) مليون نسمة لا يجدون ماء الشرب ، وإن ثلث سكان العالم الثالث يتعرّضون للموت بسبب سوء التغذية ، فمثلاً في عام ١٩٧٩م مات حوالي (١٢) مليون طفل جوعاً ، تقلّ أعمارهم عن خمس سنوات!!

وهكذا ، فالأثرة الفاحشة ، يقابلها ندرة المواد وقلتها ، فيفسد الفقراء ويفسد الأغنياء ، ولكلٍّ طريقته في الفساد!!

د ـ التخلف العلمي : وهذا من أعجب العجب في بلاد المسلمين .

فالإسلام فتح أبواب التقدّم العلمي علىٰ مصاريعها ، فنحن نجد أن أول آيةٍ نزلت علىٰ قلب رسول الله ﷺ فيها حضّ علىٰ القراءة والكتابة ، قال الله تعالىٰ : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق : ١ـ٥] .

ثم إن في القرآن دلالات واضحة علىٰ مدىٰ تسخير الله لكل ما في هذا الكون للإنسان ، وما علىٰ الإنسان إلا السعي والعمل الدؤوب ، قال تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية : ١٣] .

وقال سبحانه : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك : ١٥] .

وهناك آيات تدعو إلىٰ التأمل والتفكر والبحث ، وذلك بهدف الوصول إلىٰ المعرفة والحق وما ينفع الناس ، ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية : ١٧-٢٠] .

ولهذا فضّل الله العلماء وشرّفهم ، قال تعالىٰ : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٩] .

وقال سبحانه : ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة : ١١] .

أما الأحاديث النبوية الشريفة التي شجّعت علىٰ العلم ، فهي كثيرة ، وقد ورد في صحيح البخاري أكثر من مئة حديث في طلب العلم ونحو ذلك .

مثال ذلك قوله ﷺ : « . . . وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما صنع ، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتىٰ الحيتان في الماء ، وفضل العالم علىٰ العابد كفضل القمر ليلة البدر علىٰ سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً ، إنما ورّثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافر »[1] .

وكيلا يظنن أحد أن مقصود كلمة العلم هي العلم الشرعي حصراً ، جاءت كلمة العلم نكرة ، وهذا يدلّ علىٰ المعنىٰ العام ، أي كل علم نافع يتعلمه المسلم ابتغاء وجه الله تعالىٰ ، حتىٰ لو كان في ظاهره الفساد ، ولكن المقصد والنتيجة هي النفع لعباد الله تعالىٰ : « من سلك طريقاً

---

(١) سنن الترمذي : رقمه (٢٦٨٣) ، سنن أبي داود : ٣/ ٣١٧ .

يلتمس فيه علماً ، سهّل الله له به طريقاً إلىٰ الجنة »[1] .

لذلك انطلق المسلمون بهذه الأفكار النيّرة المتفتّحة ، فترجموا علوم الآخرين ، ثم أخضعوها لمصفاة الإسلام ، فهذّبوها ، وأزالوا ما فيها من شوائب ، خاصة ما يتعلق بأمور العقيدة ، ثم ضمّوها إلىٰ رصيدهم العلمي والحضاري .

وبالفعل ، ما هي إلا سنوات علىٰ قيام الدولة الإسلامية الأولىٰ حتىٰ ظهرت أسماء علماء أفاضل ـ وفي كل المجالات ـ مثال ذلك :

. . . في (الكيمياء) : كان جابر بن حيّان أول من ابتكر قانون الأوزان المتكافئة ، وقام بتجارب كيماوية ناجحة ، حتىٰ أُطلق عليه : شيخ الكيميائيين العرب .

وفي مجالات (الطب) قدّم الرازي معارف طبية رائعة ، وذلك من خلال كتبه : الحاوي ومحنة الطب ، وكان أول من ابتكر الطب النفسي ، وخيوط الجراحة وما إلىٰ هنالك .

أما ابن النفيس فقد اكتشف الدورة الدموية الصغرىٰ . . ، وأما ابن سينا فقد وضع موسوعات في الطب ، زادت عن ستة عشر كتاباً ، منها كتابه الشهير (القانون) .

وأما في مجالات (الرياضيات) : فكان المسلمون أول من استعملوا الكسر العشري والصفر والنظام العشري ، واستعملوا الرموز في المعادلات الرياضية والجبر . . . .

وابتدعوا ما يُعرف بالجذر الأصم ، والكمية التحليلية . . . .

---

(١) صحيح مسلم : رقمه (٢٦٩٩) ، وللتوسع في هذا الموضوع يراجع كتاب : تضحياتٌ في سبيل العلم ، للمؤلف : ٩٧ـ ١٢٩ .

. . . . وهكذا ظهر مئات من العلماء المسلمين ، من بينهم : الفارابي وابن الهيثم و الخوارزمي ، والبيروني والبغدادي وابن يونس وابن البيطار والرازي ، والزهراوي والخازن وابن زهر وابن ماجد والمقدسي ، وابن رشد والكندي وجابر بن حيان ، وابن مسكويه ، وابن العوام ، وثابت بن قرة ، وابن البطريق ، وابن الشاطر ، والدينوري ، وغيرهم كثير. . .

ودار الزمن دورته. . . فعبرت علوم المسلمين إلىٰ أوربة وغيرها ، وذلك من خلال الاحتكاك بين الشعوب الغربية والإسلامية في الأندلس وصقلية ، ومن خلال غزو العثمانيين لبعض الدول الأوربية .

وقد اعترف المنصفون من علماء الغرب بفضل المسلمين عليهم ، خاصة فيما يتعلّق بالمنهج العلمي ، مثال ذلك ما قاله (بريغولت) : (. . . إن ما يدين به علمنا للعرب ليس فيما قدموه إلينا من كشوف مدهشة لنظريات مبتكرة ، بل يدين لهم بوجود العلم نفسه ، فالعالم القديم لم يكن للعلم فيه وجود ، وقد نظم اليونان المذاهب وعمّموا الأحكام ووضعوا النظريات .

. . . . ولكن أساليب البحث في دأب وأناة ، وجمع المعلومات الإيجابية وتركيزها ، والمناهج التفصيلية للعلم ، والملاحظة الدقيقة المستمرة ، والبحث التجريبي. . . ، كل ذلك كان غريباً تماماً عن المزاج اليوناني ، أما ما ندعوه (العلم) فقد ظهر في أوربة نتيجة لروح من البحث جديدة ، ولطرق من الاستقصاء مستحدثة ، وهذه الروح وتلك المناهج أوصلها العرب إلىٰ العالم الأوربي) .

وقالت (زيغريد هونكة) في كتابها(شمس العرب تسطع علىٰ الغرب) :

(. . . إن أوربة مدينة للعرب وللحضارة العربية ، وإن الدَّين الذين في عنق أوربة وسائر القارات الأخرىٰ للعرب كبير جداً ، وكان يجب علىٰ أوربة أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد ، ولكن التعصّب واختلاف العقائد أعمىٰ عيوننا ، وترك عليها غشاوة . . .) .

لكن بدأ الداء الرهيب يتسلل إلىٰ جسد الأمة . . . . وراحت الأعضاء تشلّ حركتها ، واحدة تلو أخرىٰ ، وانطلقت الأمم الأخرىٰ لتستفيد من علوم المسلمين بينما المسلمون غافلون عن دينهم وسبب عزّتهم . . . !!

أجل :

تقدّم الغرب وتخلّف المسلمون ، فاستعمرت بلادهم ، وغُزيت فكرياً . . . . وبرزت في صفوفهم الدعوات الهدامة ، وضعفوا اقتصادياً ، وتفرقوا شيعاً ، وهجرالمفكرون وأصحاب الطاقات العلمية بلادهم . . . و . . . !!

وهذا التخلف العلمي الذي أصاب الأمة ، كان له أسباب عديدة ، أهمها :

١ـ فساد التديّن .

٢ـ الاستعمار والاستبداد : وما نتج عنهما من رعب وخوف و فقدان استقرار ، وغزو فكري ودعوات هدامة ، وفرقة وضعف اقتصادي . . .

٣ـ هجرة العقول والطاقات العلمية .

٤ـ قصور مناهج التعليم .

٥ـ الكسل والخمول وعدم الثقة بالنفس[1] .

---

(١) للتوسع يراجع : التخلف العلمي للدكتور أنس كرزون : ١٩ـ٣٤ ، وعولمة الثقافة والإعلام للمؤلف : ١٥٨ـ١٧٦ .

كل هذا أدىٰ مزيدٍ من الفساد ، وآل الأمر في غالبية بلاد المسلمين إلىٰ ما لا يحسدون عليه ، إلا من رحم ربك!!

* * *

الفصل الرابع

عولمة الفساد الاقتصادي

إن تسارع الأحداث في نهاية القرن العشرين ، كسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه ، وسقوط جدار برلين ، والتكتل الذي حدث تحت راية الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج الجيش العراقي من الكويت و . . .

كل ذلك جعل تغيّر المفاهيم أمراً عادياً ، مثال ذلك قضية الفساد ، حيث لم تكن المسألة عالمية بهذا الشكل ، إنما كانت أمراً خاصاً بكل دولة أو شعب علىٰ حدة . . . .

لكن الذي حدث ويحدث في هذه الأيام وجود قلاقل اقتصادية في كثير من البلدان تؤدي إلىٰ قلب الطاولة علىٰ رؤوس الكثيرين ! !

ففي الاتحاد السوفياتي ـ سابقاً ـ ما زال بعضهم يرفض فكرة الانفتاح علىٰ السوق العالمية ويرفض كل ما يدخل تحت شعار الإصلاحات الاقتصادية و . . ، تحت ذرائع لا تغني ولا تُسمن من جوع .

والحقيقة أن الكثيرين من المنتفعين وأصحاب الأموال غير المشروعة وجماعة السمسرة المالية والتلاعب بالأسعار وما إلىٰ هنالك ، لا يحلو لهم العيش إلا في المستنقعات والفساد ، لذلك يقومون بتشويه أي انفتاح أو تقدّم أو إصلاح .

والسبب الرئيسي أن هؤلاء يدفعون بلادهم إلىٰ التدهور الاقتصادي ، وإلىٰ زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، لكن هذا لا يهم ، ماداموا سيجنون الأرباح الفاحشة من وراء ذلك ؟!

وحالهم مع الإصلاح والانفتاح يشبه حال خفافيش الليل ، التي تُصاب بالعمىٰ من جراء إشعال أي مصدر للنور . . .

والمشكلة الأكبر هي أنهم لا يكتفون بفسادهم وحدهم ، إنما يريدون من الجميع أن يعيشوا حالة الفساد ، لأن الأعور يتمنىٰ أن يكون الجميع مثله!!

لكن ما يجعل الإنسان الباحث يميل إلىٰ التفاؤل هو بروز المعلومات و علىٰ الصعيد العالمي ، حيث إن التغيرات التكنولوجية وتطوّر وسائل الإعلام ونحو ذلك المتوافرة جواً وبيئة غنية بالمعلومات ، وخاصة التي يستفيد منها من يعمل في مجالات الاقتصاد والإحصاء وأمور المال . .

أجل!

لقد تعولم الفساد مع تعولم الثقافة والإعلام والاقتصاد وما إلىٰ هنالك ، لذلك لم يعد خفياً علىٰ أحد ما يحدث من فضائح في بلاد العالم ، وخاصةً الفضائح المالية والاقتصادية .

فما إن سقط الاتحاد السوفياتي ، حتىٰ تفجّر الحديث عن الفساد المستشري في تلكم البلاد ، وراح المحلّلون يوجّهون الاتهامات للزمرة المهيمنة ، والتي اتخذت من السلطات خط دفاع يحميها!

وهكذا حدث في كثير من البلدان ، فأصبح الفساد معولماً ، وأصبح باستطاعة أي إنسان أن يشاهد علىٰ شاشات وسائل الإعلام ـ كالستلايت والأنترنيت وما إلىٰ هنالك ـ فضائح الفساد وما يدور في الخفاء . . .

ووصل الأمر إلىٰ حد عجيب (. . . . ولم يحدث في أي قطاع من

الاقتصاد العالمي أن حلّت البتات محل الذرات ، بمثلما وصل إليه الأمر في قطاع التمويل الدولي ، فالنظام المالي الدولي يتكون اليوم من مئات الألوف من شاشات الكمبيوتر المترابطة بوساطة السواتل (القمر الصناعي) في شبكة اتصال فوري مع بعضها بعض ، وهي علىٰ اتصال أوثق ببعضها مما هو قائم بين منصّات البيع في سوق قروية ، والحجم الذي يتدفق عبر هذه الشبكة مما لا يمكن أن تدركه العقول تقريباً ـ ما يزيد إلىٰ حد كبير عن تريليون دولار يومياً في معاملات الصرف الأجنبي وحدها .

وفي الأغلبية الكبرىٰ من الحالات ، يتمثل العمل الجسماني الوحيد المطلوب لتحويل الأموال في مجرد دقة علىٰ لوحة المفاتيح أو نقرة علىٰ الفأرة ، وتدور الأموال حول الكرة الأرضية بسرعة الضوء بالمعنىٰ الحرفي للعبارة .

فما إن تدخل الأموال إلىٰ النظام فإنه يمكن صرفها في لحظات لأي عدد من المواقع المترامية الأطراف ، وحسبما ذكرته مجلة تايم ، فإن مسؤولي إنقاذ القوانين مضطرون اليوم إلىٰ البحث عن الأموال القذرة الطافية علىٰ سطح محيطات من المدفوعات المشروعة ، وهي مهمة مضنية في أحسن الأحوال .

وتعولم المالية الدولية وترقمها يعني أن التخلص من ثمار الفساد غدا أسهل تقنياً من ذي قبل ، بغضّ النظر عن حجم المدفوعات ، وبالتالي فإن الفساد والنشاط الإجرامي ، من قبل تجارة المخدرات ، أخذ يفرض خطراً متزايداً علىٰ نزاهة النظام المالي الدولي ذاته ، ومن الأصعب بكثير في الوقت الحالي أن يرسم خطاً واضحاً بين الأموال القانونية وغير القانونية ، وأن تفصل الرشاوىٰ وأموال المخدرات عن المعاملات

للشركات والأفراد والتي تتصف بطابع إجرامي أقل وإن تكن مريبة مع ذلك ، وتستهدف مثلاً تدنّي الأعباء الضريبية ، فمثل هذا النظام المالي الدولي المتكامل والمرقم ، والذي لا يخضع للسيطرة الوطنية إلا بشكل جزئي فحسب ، يزيد بطبيعته من فرص الوقوع في الإثم وعواقبها المحتملة)[1] .

(. . . . وإن ميكانيكية النظام الاقتصادي العالمي ، الباردة الصماء ، تنضح ثروات جنوب الكرة الأرضية ، حيث أربعة أخماس البشرية ، بلا أدنىٰ هوادة ، لكنهم لا يريدون لهذا الجنوب أن ينضب ، وهو قد أوشك علىٰ النضوب .

إنهم يستعبدون سكان الجنوب إلىٰ درجة التحكم بمواليدهم ، وبأنفاسهم ، وبنبضات قلوبهم ، فرداً فرداً ، لكنهم لا يريدونهم أن يبيدوا ، بينما هم يموتون بعشرات الملايين كل عام ، وسوف يموتون بمئات الملايين خلال الأعوام القليلة القادمة ، بسبب الجوع بالدرجة الأولىٰ .

وإن النضح العشوائي التبذيري ، المتلاف ، لثروات جنوب العالم قد تجاوز النقطة التي كان يتوجب إيقافه عندها قبل زمن طويل ، فكيف ينتفعون بالجنوب بعد أن ينضب ويتعرّىٰ كالبادية الجرداء ؟

وعندما تحصد المجاعات والأوبئة في السنوات القادمة مئات الملايين من الموتىٰ ، وتترك الباقين في معظمهم مشلولين عاجزين ، فسوف يعجز الاحتكاريون عن التوفيق بين حاجاتهم إلى الانتفاع بالبشر أحياء ، وبين حاجتهم إلىٰ السماح للبشر بالحياة الطبيعية حتىٰ لا ينهضوا .

---

(١) للتوسّع يراجع كتاب : الفساد والاقتصاد العالمي ، كيمبرلي آن إليوت : ٢٨ـ ٢٩ .

ثم إنهم يلوثون البيئة بصناعاتهم ، ونفاياتهم ، ونمط حياتهم في الشمال ، ويدفعون بالكرة الأرضية إلىٰ مهاوي كارثة إيكولوجية ، لكنهم بالطبع لا يريدون زوال الحياة عن سطح الكرة الأرضية ، وإن نمط الحياة السائد في الشمال ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يمكن إلا أن يؤدي للكارثة الإيكولوجية ، بينما هم لا يستطيعون ، كما يبدو ، التخلي عن المستوىٰ الذي بلغه طراز حياتهم ، فكيف يتصرّفون ؟

إن مسؤولية الفرد الأمريكي الواحد عن فساد البيئة العالمية تعادل مسؤولية (١٩٠) مواطناً أندونيسياً ، حسب آخر إحصائيات الأمم المتحدة!)[1] .

وما أكثر الأمثلة علىٰ الفساد العالمي ، وعلىٰ عولمة الفساد. . . .

* * *

(١) للتوسع يراجع كتاب : فساد النظام العالمي ، نصر شمالي : ٢٠ـ٢٣ .

الفصل الخامس

جريمة الرشوة

(نموذج للفساد الاقتصادي)

نتيجةً لتعدد أنواع الفساد الاقتصادي وتشعّبها ، نكتفي بالحديث المختصر عن واحدة منها ، لتكون نموذجاً وعينةً لذلك ، وهي جريمة الرشوة :

في اللغة : الرِّشوة بالكسر ، ما يعطيه الشخصُ الحاكمَ وغيره ليحكم له ، أو يحمله علىٰ ما يريد ، وجمعها رشا ، مثل سِدْر و سِدَر ، والضمة لغة ، وجمعها رُشا .[١] .

وفي الاصطلاح : قال ابن العربي رحمه الله تعالىٰ : الرشوة : هي كل مال دفع ليبتاع به في ذي جاه عوناً علىٰ ما لا يحل .[٢] .

وقال ابن حجر رحمه الله : هي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب آخذه[٣] .

وتأخذ الرشوة صوراً عدة ، حيث تختلف حسب الزمان والمكان ،

---

(١) المصباح المنير للفيومي : ١/ ٢٢٨ .
(٢) فتح الباري : ٥/ ٢٢١ .
(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٦٢ .

فهناك الرشوة في الحكم ، وحتىٰ لو كانت تحت تسمية الهدية ونحو ذلك ، وهذا أمر حرمته الشريعة الإسلامية ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٨] .

وقال الرسول ﷺ : « لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما »[١] .

وروىٰ عبد الله بن عمرو بن العاص : قال : « لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي »[٢] .

وعلّة التحريم هنا أن الرشوة للحاكم أو من ينوب عنه ، أو القاضي ونحو ذلك يترتب عليها ضياع الحقوق وظلم العباد ، وهذا فساد لا يدانيه فساد!!

قال الإمام ابن قدامة (ت : ٦٣٠هـ) رحمه الله تعالىٰ في ذلك :

(. . . ولا يقبل الهدية من لم يكن يهدىٰ إليه قبل ولايته ، وذلك لأن الهدية يقصد بها في الغالب استمالة قلب القاضي ليعتني به في الحكم ، ويقضي لصالحه ، ولأن حدوث الهدية عند حدوث الولاية يدل علىٰ أنها من أجلها ليتوصل بها إلىٰ ميل الحاكم معه علىٰ خصمه فلا يجوز قبولها منه .

وأما إن كان يهدىٰ إليه قبل ولايته جاز قبولها منه بعد الولاية لأنها لم تكن من أجل الولاية لوجود سببها قبل الولاية ، بدليل وجود الهدية قبل الولاية ولكن يستحب له أن ينزه نفسه عنها وإن أحسّ أنه يقدمها بين يدي

---

(١) سنن الترمذي : رقمه(١٣٣٦) .

(٢) سنن أبي داود : ٩/ ٣٥٩ ، سنن ابن ماجه : ٢/ ٧٧٥ .

خصومه أو فعلها حال الحكم حرم أخذها في مثل هذا الحالة لأنها رشوة ، وهذا ما ذهب إليه الإمام الشافعي)[1] .

ومن صور الرشوة هدايا العمال ، وهي حرام حتىٰ لو أُخذت تحت مسمّيات شيطانية كالعيدية والإكرامية وثمن فنجان قهوة ونحو ذلك!!

دليل ذلك ما رواه أبو حميد الساعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية علىٰ الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي إليّ ، قال : فقام رسول الله ﷺ ، فحمد الله وأثنىٰ عليه ثم قال : « أما بعد ، فإني أستعمل الرجل منكم علىٰ العمل مما ولاني الله ، فيأتي فيقول هذا لكم وهذه هدية أهديت إليّ! أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتىٰ تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟

والله لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفنّ أحداً منكم لقي الله يحمل بعيراً له رغاء أو بقرةً لها خوار أو شاةً تَيْعَر ، ثم رفع يديه حتىٰ رُئي بياض إبطيه ، يقول : اللهم هل بلغت ؟ »[2] .

ومن صورها أيضاً : الهدية لقضاء الحاجة ، وهي ما يطلق عليها في هذه الأيام (الواسطة) أي أن يتوسّط بين صاحب الحاجة وبين من يقضي له حاجته ، وهي حرام أيضاً ، ودليل ذلك قوله النبي ﷺ : « من شفع لرجل شفاعة فأهدىٰ له هديةً عليها فقد أتىٰ باباً كبيراً من أبواب الربا »[3] .

لكن إذا دفع الرجل مالاً ليحصل علىٰ حقه ، بحيث إذا لم يدفع ذلك

---

(١) المغني : ١١/ ٤٣ .

(٢) صحيح البخاري : رقمه (٧١٧٤) ، سنن أبي داود : ٨/ ١١٦ .

(٣) سنن أبي داود : ٩/ ٣٣١ .

المال فإنه لن يحصل علىٰ حقه ، ولم يكن في ذلك ظلم لأحد فلا بأس ، والإثم علىٰ الآخذ فقط .

وقد نقل الإمام القرطبي قول وهب بن منبه : الرشوة حرام في كل شيء ، خاصة أن ترشي لتعطىٰ ما ليس لك ، أو تدفع حقاً قد لزمك . . .

فأما أن ترشي لتدفع عن دينك ومالك فليس بحرام . . .[1] .

ومن أهم أسباب انتشار الرشوة في هذا العصر :[2] .

أـ ضعف الإيمان وانعدام الوازع الديني : والحل في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٠١] .

ب ـ الجهل بخطورة تعاطي الرشوة .

جـ ـ الاستعجال علىٰ إنهاء المعاملات وقضاء الحاجات .

د ـ التسويف والمماطلة في الدواوين الحكومية .

هـ ـ ضعف الرواتب والمعاشات .

وـ عدم المراقبة الصارمة ، وعدم إنزال عقوبات رادعة علىٰ آكلي الرشوة . . .

وأهم آثار الرشوة على الفرد والمجتمع هي :

وأهم آثار الرشوة علىٰ الفرد والمجتمع هي :

١ـ آثار دينية : وتتلخص فيما يلي :

أـ أكل الحرام .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٦/ ١٨٣ .

(٢) للتوسع يراجع كتيب : الرشوة وخطرها علىٰ الفرد والمجتمع ، الأمين محمد أحمد : ٦٢ـ٨٢ .

ب ـ رفع البركات .

جـ ـ استحقاق عقوبة الله ولعنته .

د ـ عدم إجابة الدعاء .

٢ـ الآثار النفسية : حيث تؤدي إلىٰ بعض الأمور الخطيرة ، منها :

أ ـ تورث دناءة الأخلاق .

ب ـ تذهب بالحياء والمروءة .

٣ـ الآثار الاجتماعية : وتتلخص فيما يلي :

أ ـ انتشار الظلم والفساد في المجتمع .

ب ـ تولد الحقد والكراهية بين أفراد المجتمع .

جـ ـ سوء الظن بولاة الأمر .

٤ـ الآثار الاقتصادية : وتتجلّىٰ من خلال أمرين مُهِمَّيْن :

أ ـ ضعف الاستثمار .

ب ـ سوء المحاسبة الاقتصادية .

أجل!

فالأمة التي يتاجر أبناؤها بالوظائف ، حتىٰ تتحوّل أماكن خدمة العباد إلىٰ أماكن لابتزازهم ، فهي أمة سيكون مآلها الفساد ومن ثم الزوال والوهن : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٧٧] .

* * *

الباب الثاني

آفاق الإصلاح الاقتصادي

الفصل الأول

مفهوم الإصلاح الاقتصادي

قال العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت : ٨١٧هـ) :

الصَّلاح : ضد الفساد ، كالصّلوح ، صلح ، كمنع وكَرُمَ ، وهو صِلْحٌ ، بالكسر ، وصالحٌ وصليحٌ ، وأصلحه : ضد أفسده ، وإليه : أحسَنَ . والصُّلح ، بالضم : السِّلم ، ويؤنث ، واسم جماعةٍ ، وبالكسر : نهرٌ بميسان ، وصالحه مصالحةً وصلاحاً ، واصطلحا ، واصّالحا ، وتصالحا ، واصّلحا ، وصلاح ، كقطام ، وقد يُصرفُ : مكَّةُ . والمصلحة : واحدة المصالح ، واستصلح : نقيض استفسد ، وهذا يصلح لك ، كينصر ، أي : من بابتك ، ورَوْح بن صلاح : محدِّث . . وسمَّوا : صلاحاً وصُلْحاً ومُصْلِحاً وصُليحاً ، كزبيرٍ . . .[1] .

وقال العلامة الراغب الأصفهاني (ت : ٤٢٥هـ) :

الصّلاح : ضد الفساد ، وهما مختصّان في أكثر الاستعمال بالأفعال ، وقوبل في القرآن تارةً بالفساد ، وتارةً بالسيئة ، قال تعالىٰ :

---

(١) القاموس المحيط : مادة (صلح) : ١/ ٣٤٦ .

﴿ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ [التوبة : ١٠٢] . وقال تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴾ [الأعراف : ٥٦] .

والصُّلح : يختصّ بإزالة النِّفار بين الناس ، يُقال منه : اصطلحوا و تصالحوا ، قال تعالىٰ : ﴿ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء : ١٢٨] .

وإصلاح الله تعالىٰ الإنسان يكون تارةً بخلقه إياه صالحاً ، وتارةً بإزالة ما فيه من فسادٍ بعد وجوده ، وتارةً يكون بالحكم له بالصلاح ، قال تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس : ٨١] .

أي : المفسدُ يُضادُّ الله في فعله ، فإنه يُفسد والله تعالىٰ يتحرّىٰ في جميع أفعاله الصّلاح ، فهو إذاً لا يُصلحُ عَمَلَهُ . . .[1] .

وقد أورد القرآن الكريم مادة (صلح) ومشتقاتها قرابة (١٨٠) مرة ، من ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٠] .

وقوله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٥] .

ويأتي التأكيد علىٰ مسألة الصلاح في أن يكون الإنسان صالحاً بنفسه ، وذلك لأن الشريعة الإسلامية تهتّم ببناء الفرد وتطهيره وتزكية نفسه : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٩-١٠] .

لكن المتأمل في الآيات القرآنية التي تحدثت عن الصلاح ، يرىٰ الاقتران المتكرر الغالب بين ذكر (الإيمان) وذكر (العمل الصالح)

---

(١) مفردات ألفاظ القرآن : ٤٩٠ .

وذلك بهدف إبراز قضية مهمة جداً ، وهي أن الإيمان مدخل إلىٰ الصلاح ، وأن الإيمان مع الصلاح يثمران الإصلاح ، قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهۡدِيهِمۡ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمۡۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [يونس : ٩] .

وبالتالي ، فقمم القمم هم أنبياء الله تعالىٰ ، ومن صفاتهم الفاضلة العمل الصالح وإصلاح الناس ، لذلك جاء ذكر إبراهيم عليه السلام في القرآن في سياق الحديث عن العمل الصالح ، ﴿ وَلَقَدِ ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٠] .

وعن روح الله عيسىٰ عليه السلام : ﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٦] . وعن مقصد دعوة شعيب عليه السلام ، ﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ ﴾ [هود : ٨٨] .

وأما أهم مواطن الإصلاح : فيتعلق ذلك بمدىٰ شمولية واتساع دائرة النفع للآخرين .

فالدائرة الأعم هي الدائرة الإنسانية ، من حيث : « إن الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إلىٰ الله أنفعهم لعياله » ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ مخاطباً جميع الناس ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ ﴾ [الأنفال : ١] .

ثم يأتي الحديث عن الدائرة الأضيق ، وهي الدائرة الإسلامية ، بحيث يجب علىٰ كل فرد مسلم أن يصلح نفسه ، ثم أهله وأولاده وزوجته ، ثم جيرانه وأقاربه ، ثم النصح للمسلمين ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۚ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ﴾ [الحجرات : ٩-١٠] .

وأما ثمرات الإصلاح والصلاح ، فكثيرة ، منها : تكفير السيئات ، ومضاعفة الحسنات ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التغابن : ٩] .

ومنها : التمكين في الأرض ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٥] .

هذا بشكل عام ، فماذا عن الإصلاح الاقتصادي ؟

عند ذكر كلمة إصلاح ، يتبادر إلىٰ الذهن وجود اختلالات ومشاكل تحتاج إلىٰ برامج لتصحيحها وإصلاح الخلل بها .

مثل وجود ديون خارجية ، أو ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، أو ارتفاع معدلات التضخم ، أو اختلال الهياكل الإنتاجية ، أو تفشي البطالة ونحو ذلك . . .

لذلك فالإصلاح الاقتصادي يعني :

عملية لتحسين الإدارة الاقتصادية ، تستهدف ضمان الاستفادة القصوىٰ من كل مزايا الأساليب العلمية الحديثة ، وذلك بهدف الوصول إلىٰ المطلوب ، لكن يجب النظر إلىٰ مسألة مهمة ، وهي ألا يكون الإصلاح الاقتصادي في جانب ما مع إهمال الجوانب الأخرىٰ ، أي لا يكون الاصلاح مختصاً بالجوانب المتعلقة بالفرد مثلاً ، مع إهمال الأمور المختصة بالمجتمع . . .

إنما لا بدّ من ضرورة الجمع بين المصالح كلها : مصلحة العامل ومصلحة المشروع ومصلحة المجتمع بأسره ، وذلك بهدف أن يغرس في

الناس المبدأ الذي يعتبر العمل ـ من أجل المجتمع ـ واجبهم الرئيسي والعامل الرئيسي في رفع مستوىٰ المعيشة ، وعندما نقوم بذلك يكون من المهم زيادة مصلحة العاملين بالمشروعات والاتحادات والوزارات ، لا في النتائج الجارية فقط ، وإنما في النتائج البعيدة الأمد أيضاً ، أي : التطبيق الواسع النطاق لمنجزات العلم والتكنولوجيا ، وفي تحسين مؤشرات الجودة في عمل المشروعات .

ويجب أن تخضع لهذه الأهداف مواصلة تحسين جميع الروافع الاقتصادية عن طريق الربط المباشر بين نظام الحوافز المادية وتنفيذ تكاليف الخطة الخامسة . . .

لكن لا بدّ من الانتباه إلىٰ عدة منطلقات في سبيل تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، وذلك للوصول إلىٰ نتائج أحسن ، ولعل أهمها :

١ـ الحاجة إلىٰ تغييرات جذرية في أمور حياتنا ، لأن المعالجات السطحية و الجزئية لا تحقق في هذا المضمار نفعاً . . .

٢ـ لا بدّ من المصارحة التامة ، فليس من العيب أبداً أن نعترف بالتقصير هنا ، أو وجود سلبيات هناك ، بل العيب أن نفعل ما تفعله النعامة حين يواجهها الصّياد ! !

لذلك فمن الأفضل دراسة السلبيات من أجل تداركها ، ومن ثم تحويلها إلىٰ إيجابيات . . .

٣ـ أن نخرج من الأحلام المخملية والعيش في السراب والأوهام ، وألا ننتظر الحلول والتغيير أن تأتينا من الخارج ، ونحن لاهون أو نائمون ، إنما لا بدّ من بذل الجهد والانطلاق نحو تجارب الآخرين لنأخذ منها ما هو نافع ، ثم أن يتفرّغ أناس لهذه المهمة ، فيبحثوا ويحلّلوا ويدرسوا ويسهروا ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ

مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢] .

٤ـ أن نسير في سياسة التدرّج ، ولا نسير في سياسة القفزات البهلوانية ، ذلك لأن لله في الكون سنناً لا بدّ من السير عليها ، ذلك لأن الجنين يبقىٰ في بطن أمه قرابة تسعة أشهر ـ وكذلك الحبة في الأرض ـ . . . ، حتىٰ إذا ما اكتملت أيامه خرج إلىٰ الحياة ، وكذلك لا تنبت الحبة نبتة إلا إذا استغرقت مدة كافية في باطن الأرض .

لذلك لا يمكن أن نتصّور أن المسألة ـ مسألة الإصلاح الاقتصادي ـ ستتم بين ليلة وضحاها ، إنما لا بدّ من اتباع سياسة المرحلية ، مع الالتفات إلىٰ الظروف المحيطة ، والقدرات المتوافرة ونحو ذلك . .

٥ـ وألا ننهزم نفسياً أمام ما يُشاع ، من أن برنامجكم الإصلاحي غير مجدٍ ، أو أن العالم اليوم لن يتقبّل ما تدعون إليه ، ونحو ذلك . .

إنما علينا أن نوطّد أنفسنا ، ونثبت علىٰ عقيدتنا ، وندافع عن كل مفردات شريعتنا ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مهمتنا الدعوة والبلاغ ، سواء استجاب الناس لذلك أم رفضوا ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف : ١٠٨] .

٦ـ أن نعتزّ بإسلامنا الذي جاء حلاً لمشاكل الإنسانية ، وفي كل زمان ومكان ، ولا نلتفت إلىٰ الإيديولوجيات التي تلمّع صورتها بين الحين والحين ، وذلك لأن غالبيتها قد أعلنت الإفلاس ، بل وسقطت في الهاوية ، وذلك لأن الإسلام هو الدين الحق الذي جاء من عند الله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك : ١٤] .

٧ـ أن ندمج التراث بالمعاصرة ، فهناك أصول ثابتة ، وهناك فروع

متغيرة حسب الزمان والمكان ، فلابأس من عملية الانتقاء ، ثم تطعيم ذلك بعلوم العصر ، فلا الفقه القديم وحده يحلّ مشاكلنا المعاصرة ، ولا العلوم الحديثة وحدها هي التي تحلّ المشاكل ، إنما لا بدّ من أخذ كل ما يناسب العصر وترك الزبد الذي يذهب جفاءً ، مع التحديق بكل العلوم الجديدة وأخذ ما يناسب منها . . . ، وهذا معنىٰ مرونة الشريعة الإسلامية وقابليتها للتطور . . .

٨ـ لا بدّ من الوضوح التام في عملية طرح برنامج الإصلاح الاقتصادي ، بعيداً عن الطلاسم والتعقيدات ، مع اللجوء إلىٰ التيسير والتبسيط والتوضيح وما إلىٰ هنالك . .

أما أهم الأسس التي يقوم عليها الإصلاح الاقتصادي ، فهي :

أولاً ـ الهدف من الإصلاح ليس هو تحقيق الوفرة المادية فحسب ، وإنما تزكية النفس وإسعادها أيضاً ، والتجارب ترينا أن روسيا ضاعت لعدم تحقيقها لهذا التكامل ، وأن الغرب ينحدر نحو الهاوية من تفسّخ الأسرة والإدمان وتفشّي الجريمة وترف الأغنياء وبؤس الفقراء و . . . . !!

فلا بدّ ليتحقق التوازن والاستقرار ورغد العيش ، أن ينمو الإبداع المادي في حضن القيم الإيمانية ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [القصص : ٧٧] .

ثانياً ـ حاجتنا إلىٰ الحلول طويلة الأجل ، القائمة علىٰ تغيير أدوات النظام الاقتصادي بعد إخفاق الأنظمة المعاصرة وأدواتها .

فمن الواضح أن إصلاح الخلل لا يكون في إجراءات قصيرة الأجل ، بل في إصلاحات أساسية تذهب إلىٰ جذور عللنا الاقتصادية .

فكثيراً ما حدثت اضطرابات في الاقتصاد عولجت بالطرق الروتينية

المعهودة التي أحدثت بعض التغيرات ، فكانت علاجاً لأعراض العلل وليس لأسبابها .

وعبثاً نحاول البحث في تاريخ أمريكا من أجل العثور علىٰ إصلاحات اقتصادية جذرية حقيقية تحلّ المشاكل الكبيرة . . .

فقد نتج عن كل أزمة قيام مؤسسات جاءت بحلول مؤقتة للأمد القصير ، ولكنها في الوقت نفسه خلقت المزيد من العلل التي لم تظهر آثارها إلا بعد مرور فترة من الزمن .

ثالثاً ـ إن الإصلاح لن يتم بالموارد ولا بالتكنولوجيا وحدهما ، وإنما ابتداءً بالإنسان صاحب العقيدة التي تولد حافزاً في نفسه لا يهدأ حتىٰ يقيم واقعاً محدد المعالم ، وبالشريعة التي تحدد له منهجاً يخرجه من قصور وضلال الأنظمة المعاصرة ، وهذا يحقق المعجزة التي تتخطىٰ كل حسابات البشر .

وبمناقشة هادئة والتزام علمي يقدم الإسلام طريقاً يخرج الأمة من أزمتها ، بل ويقدم للعالم كل ما يخرجه من شقوته . . . .[1] .

والله سبحانه وتعالىٰ قد حدّد المسالة بدقة ، بحيث أكّد علىٰ أن أي أمة تخالف منهج ربها ، فلها في الدنيا خزي ، ويوم القيامة أشد عذاباً وأخزىٰ ، أما من سار علىٰ الدرب القويم فله العيشة الهادئة والمردّ الجميل ، قال تعالىٰ : ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [طه: ١٢٣ـ١٢٧] .

* * *

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : الإصلاح الاقتصادي ، يوسف محمد : ٥ـ٦ .

الفصل الثاني

أهداف الإصلاح الاقتصادي

من الأسئلة المهمة التي تدور علىٰ ألسنة الكثيرين اليوم ، حتىٰ من غير المتخصصين والدارسين لعلوم الاقتصاد : ما هي ضرورة الإصلاح الاقتصادي ؟

وما هي أهم محاور الإصلاح الاقتصادي ؟

وهل تختلف أهداف الإصلاح الاقتصادي من بلد لآخر ؟

وماذا عن البرامج الإصلاحية التي تقدمها المؤسسات المختصة ، كالبنك الدولي مثلاً ؟

نقول في الجواب عن ذلك كله ـ وبشكل مختصر ـ :

تختلف أهداف الإصلاح الاقتصادي من بلد لآخر ، وذلك حسب نوعية الفساد الاقتصادي المستشري في كل بلد عن غيره من البلاد الأخرىٰ . .

ففي جمهورية مصر ـ مثلاً ـ : [1] .

تشتمل أهداف الإصلاح الاقتصادي على ثلاثة أهداف رئيسية ، وهي :

---

(١) للتوسع يراجع كتاب الإصلاح الاقتصادي في مصر ، الدكتورة منىٰ قاسم : ٢٨ـ٣٠ .

١ـ التثبيت .

٢ـ التكييف الهيكلي .

٣ـ السياسات الاجتماعية .

ومن خلال السياسات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف فإن روشتة الإصلاح تعمل علىٰ حسن إدارة الموارد بما يكفل عنصر الكفاءة ، وكذلك التحوّل نحو الحرية الاقتصادية أيضاً لضمان كفاءة استخدام الموارد ، وكذلك وضع السياسات الاجتماعية التي تكفل حماية وتعويض الطبقة التي ستتضرر من الإصلاح الاقتصادي .

لكن البنك الدولي قدّم مبررات تعاكس المبررات المعروفة ، وملخّص تقرير البنك ، والذي يعدّ بمثابة تمهيد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، ما يلي :

١ـ أن الاقتصاد المصري يتميّز بالهدر في تخصيص الموارد علىٰ نطاق واسع ، الأمر الذي نتج عنه تركه من التدخل الحكومي بالتملك والاحتكار والتخطيط المركزي .

٢ـ أن هيكل الحوافز مشوّه بشكل كبير بما يعكس القيود الحكومية علىٰ الأسعار بما فيها أسعار الصرف .

٣ـ ضعف المناقشة في الأسواق المحلية والخارجية ، مما ضاعف من عدم الكفاءة الاقتصادية .

٤ـ زيادة العجز في الموارد العامة للدولة عن (٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي (دون أعباء خدمة الدين) ، وقد تمّ تمويل هذا العجز عن طريق المعونات الخارجية ، والديون الخارجية ، والاقتراض الداخلي ، وفائض نظام التأمينات الاجتماعية ، وإصدار النقود .

٥ـ أن الواردات السلعية أصبحت ضعف الصادرات ، مما يعني عجزاً مستمرّاً في الميزان التجاري .

٦ـ زيادة حجم الدين الخارجي مع انخفاض الموارد من النقد الأجنبي (أي : أن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، سبّب تراجع حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج) .

٧ـ اختلال أسواق الصرف للعملات الأجنبية في مصر ، ووجود سوق سوداء للدولار ، وتعدد أسعار الصرف للدولار في مصر .

٨ـ تعدد معوقات الصادرات ، ومنها القيود الرقابية علىٰ عمليات التجارة الخارجية .

٩ـ الإسراف في استخدام الطاقة ، نتيجة انخفاض أسعارها ، وكذلك لقيام الحكومة بدعم أسعار الطاقة . . . .

أما في الصين ـ مثلاً ـ :

فيقول (وي زانج) أن أشكال الفساد هي : ١ـ إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ، مثل ممارسة أنشطة تجارية باستخدام المال العام ، والاختلاس والرشوة والتهريب وبناء المنازل الفاخرة . . .

٢ـ إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب مصلحية ، مثل : رفع سعر منتج معين بشكل مبالغ فيه ، وإنتاج البضائع المقلدة ، ورشوة المسؤولين لدخول الأسواق ، وتحصيل رسوم غير مقررة . . .

٣ـ إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ومصلحية ، في آن واحد ، مثل توزيع أرباح علىٰ موظفين لا يستحقونها ، والقيام بأعمال تجارية غير مشروعة . . .

إذاً :

يختلف الإصلاح الاقتصادي في الصين عما هو عليه في مصر ، وهكذا ، حسب الفساد الاقتصادي المنتشر في البلاد .

لذلك سارت الصين علىٰ نهج يقارب نهج الاتحاد السوفياتي ، حيث الاقتصاد المخطط والمركزية الشديدة و . . . . .

مما أدىٰ إلىٰ حدوث أزمات اقتصادية مخيفة ، كنقص السلع الاستهلاكية ، وعدم الكفاءة ، وتبديد الموارد البشرية والطبيعية ، وبطء التقدم التقني ، و . . .

ثم زاد الزعيم الصيني (ماوتسي تونغ) الأمر حدّة ، فأمر بتعديلات أدت إلىٰ تفاقم وضع الاقتصاد الصيني ، وكانت النتائج علىٰ عكس ما توقع : فتوقف متوسط معدل النمو في الاستهلاك الحقيقي للشخص عند (٢,٢٪) فقط ، في فترة (١٩٥٢ـ١٩٧٦م) .

وانخفض نصيب الصين من التجارة العالمية من حوالي (٤,١٪) في منتصف الخمسينيات إلىٰ (٤,٠٪) فقط في منتصف السبعينيات ، كما تأخرت مسيرة التقدم التقني في الصين تأخّراً شديداً .

ومع رياح التغيير في العالم ، ووفاة (ماوتسي تونغ) بدأت الصيحات تطالب بالإصلاح الاقتصادي في الصين . . . ، وكانت أهداف عملية الإصلاح واضحة منذ البداية ، وهي رفع مستوىٰ المعيشة والإنتاجية لأفراد الشعب ، وبعث الحياة في الاقتصاد الصيني الراكد .

ثم تحوّل الاتجاه العام في الصين نحو التحرر والانفتاح علىٰ العالم ، فبين عامي (١٩٨٤ـ١٩٩٢) أصبح مفهوم الإصلاح هو التّحول إلىٰ الاقتصاد السلعي المخطط .

وكانت أهم الملامح الرئيسية للنهج الصيني في الإصلاح الاقتصادي: التدرّج المرحلي ، والنظام المختلط ، والإصلاح السياسي الحذر ، والسلطوية الجديدة. . .

مما أدىٰ إلىٰ ظهور المجتمع المدني ، وانتشار الفساد ، والهجرة الداخلية ، والتوجهات الإقليمية ، وتداعي الأيديولوجيات القديمة ، وتكوين المنطقة الاقتصادية الصينية (خاصة في تايوان ونحو ذلك) . ، والتحول الديمقراطي. . . .

أما الأسس الجوهرية التي قام عليها الإصلاح الاقتصادي في غالبية الدول الاشتراكية ، فيمكن ضمها إلىٰ محاور وأهداف الإصلاح ، وأهمها :

أ ـ تخفيض عدد المؤشرات الإجبارية التي تلزم بها المشروعات .

ب ـ إحلال الأساليب الاقتصادية قدر الإمكان محل الأساليب الإدارية في إدارة المشروعات .

جـ ـ زيادة الطابع اللامركزي ، وزيادة الحقوق الممنوحة للمشروعات ، واتحاد المشروعات ، وإقرار مبدأ العلاقات التعاقدية بينها من ناحية وبين العملاء والمستهلكين من ناحية الأخرىٰ .

ء ـ تنظيم السوق علىٰ أساس نظام مخطط للأثمان .

هـ ـ زيادة الحوافز المادية وتعزيز دورها في زيادة إنتاجية العمل ، وتحسين نوعية السلع والخدمات .

و ـ إعلاء دور الربح ، كمؤشر رئيسي للكفاية الإنتاجية. . .

* * *

الفصل الثالث

برامج التصحيح والتكيف

في الحديث عن برامج التصحيح الاقتصادي ، والتكيف يجد الإنسان نفسه أمام بعض الطروحات الجديدة ، ولعلها أهمها بيع القطاع العام والاستغناء عنه ، وهذا ما يُطلق عليه (الخصخصة أو الخوصصة . .) .

لكن المسألة ليست بالأمر السهل ، وذلك لأن الطبقة الكادحة ، والتي تشكل نسبة كبيرة من مجموع أفراد الشعوب النامية ، ستخسر الكثير من ذلك .

فالخصخصة بالنسبة لهذه الطبقة الكادحة تعني انتزاع حقوق مكتسبة كان الناس يستفيدون منها ، كالتعليم المجاني ، والحصول علىٰ الأمور الطبية والدوائية بشكل رمزي ونحو ذلك . . .

وهذا ما حدث في مصر ـ مثلاً ـ حيث عاش الشعب حالة تطبيق الاشتراكية وهو يحصل علىٰ كثير من المواد الاستهلاكية التي تدعمها الحكومة .

وبالتالي فالوظائف مضمونة مهما كانت الكفاءة منخفضة . . ، والمسؤولية بكل جوانبها تُلقىٰ علىٰ كاهل الدولة . . .

ثم جاء (السادات) بالتحوّل الرأسمالي ، ففتحت أبواب الهجرة إلىٰ الخارج ، وخاصة إلىٰ الدول العربية الغنّية بالبترول .

وهكذا أصبح الاقتصاد المصري اقتصاداً مختلطاً : القطاع العام إضافة إلىٰ القطاع الاستثماري ، إلىٰ الانفتاح الاستهلاكي و . . .

كل ذلك أدىٰ إلىٰ انخفاض القوة الشرائية ، وظهرت مسألة التفاوت بين الطبقات في الدخول ، وكادت العدالة الاجتماعية تزول و . . .

لذلك ظهرت أفلام سينمائية جديدة تندد بالانفتاح الاقتصادي ونحو ذلك ، كفلم (عنتر الزّبال) الذي كان يعمل كاسح قمامة ، وفجأة . . وفي ظل الانفتاح الاستهلاكي ارتفع من الحضيض إلىٰ قمة المجتمع ، لا لأنه يملك النور والعلم والقيم . . . ، إنما لأنه استغل الطبقية والانفتاح علىٰ الناس .

لذلك دحر أستاذ الجامعة وجلس مكانه . . . !!

وهكذا كان دور فلم (انتبهوا أيها السادة) وفلم (أهل القمة) وغيرهم . . .

ونتيجة هذا الانفتاح الاقتصادي تغيّرت المنظومة السلوكية والأخلاقية في المجتمع المصري ، وحلّ محلها قيم المجتمع الاستهلاكي ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ . .

وانقسم المجتمع المصري إلىٰ ثلاث طبقات متصارعة ، هي :

١ـ **طبقة رأسمالية الانفتاح** : والتي تضع أي شيء وكل شيء في سبيل الوصول إلىٰ المال علىٰ حساب الشعب وعلىٰ حساب أيّ قيمة أخلاقية .

٢ـ **وطبقة العائدين من الخارج** ، والذين تغيّرت مستويات دخولهم وأنماط استهلاكهم وتغير معها إحساسهم الوطني ، ويمكننا القول بأن تلك الطبقة تأخذ ولا تعطي ، وقد أصبحت منفصلة تماماً عن واقع المجتمع المصري . .

٣ـ وطبقة الفقراء : من عامة الشعب ، أو (محدودي الدخل) وهو مصطلح مهذب للتعبير عن تلك الطبقة المطحونة . . . .

ثم جاءت مرحلة الإصلاح الاقتصادي . . و وجدت الدولة نفسها في مشكلة غاية في التعقيد ، وفي مواجهة موروثات الماضي ، ولم يكن هناك بدّ من دخول معركة الإصلاح . . .

وكانت البدايات الضرورية وذلك بتطوير سوق المال وخلق البورصة من جديد بعد جمود أكثر من (٤٠) عاماً ، حتىٰ يمكن تنفيذ عملية الخصخصة ، وتنشيط و حفز سوق المال . . .

وهكذا ، فأهم مجالات سياسة التكييف الهيكلي ما يلي :

أ ـ سياسة التسعير الاقتصادي :

وهي تحرير الأسعار من سياسة التسعير الاجتماعي التي كانت تنتهجها الدولة منذ الستينيات في إطار دور الأب والعائل ، أي تخلّي الدولة عن المواد التي كانت تدعمها لاعتبارات اجتماعية ، مثل : انخفاض مستوىٰ الدخل لدىٰ السواد الأعظم من الشعب المصري ، نتيجة انخفاض الموارد بوجه عام .

وحقيقة فإن ذلك الدعم أدىٰ إلىٰ حدوث اختلالات كثيرة عانىٰ منها قطاع الإنتاج الحيوي ـ الصناعي ـ مما أدىٰ إلىٰ انعكاسات مباشرة علىٰ عجز الموازنة العامة المستمر ، إضافة إلىٰ ظهور تضخّم مكبوت ، وذلك ناتج عن الفرق ما بين التضخم الفعلي الذي حدث نتيجة السياسة النقدية والمالية التوسعية التي حدثت منذ منتصف السبعينيات وبين التضخم الصريح الذي سمحت الدولة بظهوره علىٰ أسعار المستهلك النهائي ، إضافة إلىٰ أسباب أخرىٰ : كانخفاض مستوىٰ جودة المنتجات ،

وانخفاض أو انعدام روح المنافسة بين الصناعات المتشابهة ، ونشوء مشكلة السيولة ، وظهور ظاهرة الطاقة المعطلة ، أي وجود خطوط إنتاج لا تعمل بطاقتها القصوىٰ ، بل بنصف طاقاتها أو بربع طاقاتها أو بوردية واحدة في الأسبوع!

. . . . ومن ثم فإن التسعير الاقتصادي كان ضرورة حتمية ، حتىٰ يمكن للقطاع الصناعي أن يستعيد توازنه ، وكان هو الطريق الوحيد لإعادة اعتبارات الكفاءة في إنتاجية القطاع الصناعي ، حتىٰ يمكن إصلاح ما أفسده الدهر .

فمع نظام التسعير الاجتماعي كان من الممكن القبول بأي شيء ، والتعايش مع أي نوعية من المشاكل .

وقد كانت قضية الأسعار الجبرية التي تفرضها الدولة أكبر المشاكل والعقبات التي كان هناك مخاوف من نتائجها مع تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي ، ولكن ردّ الفعل الشعبي كان هادئاً ، وذلك لأنه تعوّد علىٰ القبول بسياسة الأمر الواقع!

ب ـ سياسة الخصخصة :

أصبحت الخصخصة سياسة اقتصادية تعتمد علىٰ محاور مهمة ، هي : المبادرة والمخاطرة والمناقشة للحصول علىٰ العائد المرتفع والوصول إلىٰ الرفاهية .

كما وأصبحت شعاراً عالمياً أرساه ورعاه البنك الدولي .

لكن من الملاحظ أن لكل دولة خصخصة خاصة ، وذلك حسب البيئة والمجتمع والأوضاع الاقتصادية والسياسية ونحو ذلك .

ويقصد ببرنامج الخصخصة إتاحة الفرصة الكاملة للأفراد والمنشآت

الخاصة لتحل محل الحكومة في تملك استثماراتها في شركات قطاع الأعمال العام ، وكذلك استثمارات شركات القطاع العام في الشركات المشتركة ، وذلك فيما عدا ما تقرر والاحتفاظ بملكيته لاعتبارات استراتيجية .

وكانت بدايات إجراء تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر بصدور القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١م ، وأمَّا أهم محاور هذا البرنامج فهي :

١ـ توفير إدارة من الخبراء والمتخصصين بمجالس الإدارة والجمعيات العمومية لشركات قطاع الأعمال العامة القابضة والتابعة .

٢ـ تحفيز الشركات لزيادة الإنتاج ، ورفع الكفاية الإنتاجية وقدرات التسويق والتصدير ، والمنافسة محلياً ودولياً .

٣ـ قيام الشركات القابضة بوظائفها ودورها في التمويل بتأسيس الشركات المساهمة التابعة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها ، وشراء وبيع الأسهم ، وتكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية في ظل الانفتاح علىٰ أسواق المال المحلية والدولية .

٤ـ تحقيق المساواة فيما بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص ، . . . مع عدم إجازة حرمان شركات قطاع الأعمال العام من أيّ مزايا أو تحميلها بأيّ أعباء تنحلّ بالمساواة فيما بينها وبين الشركات المساهمة .

. . وأما الأسس والإجراءات الكفيلة بالإصلاح وتصويب المسار الاقتصادي ، فهي :

ـ حصر الأصول غير المستغلة لتحميلها تحميلاً اقتصادياً مناسباً ، أو لتأخيرها أو لتسييلها واستخدام حصيلتها في تخفيض الديونية الخارجية والداخلية .

ـ بيع الأسهم المملوكة في الشركات المشتركة .

ـ التفاوض مع البنوك لإعادة جدولة الديون من أجل إصلاح الاختلالات الهيكلية التمويلية .

ـ حصر وتصنيف المخزون السلعي ، والعمل علىٰ التخلص من الراكد منه .

ـ تنشيط تحصيل المديونية ، وتصحيح أوضاع الشركات المتعثرة ، وترشيد التكاليف ، وعلاج أسباب الخسائر ، والارتقاء بمستوىٰ الجودة .

. . . ويحاول برنامج الخصخصة أن يحقق بعض الأهداف ، وأهمها :

١ـ زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدىٰ شركات قطاع الأعمال العام .

٢ـ الحدّ من استنزاف الموارد المالية ، وتحقيق مستوىٰ أفضل لاستخدامها .

٣ـ إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية ، والحصول علىٰ التقنيات الحديثة ، وجلب رؤوس الأموال للاستثمار .

٤ـ توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين ، وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل في الاستثمار الوطني .

٥ـ زيادة فرص العمل .

٦ـ تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك ، وتصحيح مسار الشركات التابعة ، والتي تحتاج إلىٰ إعادة الهيكلة ، واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .

٧ـ تنشيط سوق المال . . .

جـ ـ تعظيم دور القطاع الخاص في إطار الإصلاح الهيكلي :

. . . وتعظيم دور القطاع الخاص لا يجب أن يكون هدفاً في حدّ ذاته ، وإنما هو الطريق لزيادة الكفاءة ، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلىٰ سوق العمل وتخفيض البطالة السافرة والمقنّعة ، وزيادة الصادرات وخفض الواردات ، وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات إلىٰ أدنىٰ حدود ممكنة ، مما يساعد في تحقيق معدلات نمو متواصل قابلة للتزايد المستمر ، وفي النهاية الوصول للهدف الأسمىٰ أو الحلم البعيد ، وهو مستوىٰ مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المصري الذي قام بدور (نبيّ الله أيوب) في مراحل تطور الاقتصاد المصري كافة ، من أقصىٰ اليسار إلىٰ أقصىٰ اليمين .

وقد تزايد دور القطاع الخاص عاماً بعد آخر ، ليتسع دوره في مقابل انكماش دور القطاع العام ، من خلال معدلات التراكم الرأسمالي ، سواء الإنتاجي منه أو الخدمي ، كما تزايد دوره في علاج مشكلة البطالة بما يوفره من فرص عمل جديدة ، بجانب زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للمجتمع .

وهذا يعكس مدىٰ نجاح الجهود المبذولة في تذليل العقبات الإدارية والتنظيمية التي كانت تعوق بلوغ هذا القطاع مكانته المرتقبة من خلال مجموعة السياسات المالية والنقدية والسياسات الأخرىٰ الحافزة له في كل المجالات ، تلك السياسات المتكاملة التي تبنتها الخطة لدفعه علىٰ الطريق لزيادة وزن هذا القطاع في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا يوضح حجم المزايا التي حصل عليها رجال الأعمال في إطار برنامج الخصخصة . .

د ـ السياسة التجارية وتحرير التجارة الخارجية :

حدثت بعض المتغيرات الرئيسية والجوهرية في سياسات التجارة الداخلية والخارجية ، خاصة وأن عملية الإصلاح الاقتصادي جاءت متزامنة مع انتهاء مفاوضات أورجواي [1] . وانضمام مصر إلىٰ منظمة التجارة العالمية ، لتصبح جزءاً من منظمة دولية تجارتها تمثل نحو ٩٠٪ من تجارة العالم ، هذا بالإضافة إلىٰ أن جودة المنتج أصبحت ضرورة إرضاء المستهلك المصري نفسه ، وإلا فإن مشكلة المخزون الراكد ستزداد تفاقماً بكل ما يخلفه ذلك من مشكلات تمويلية ، وأزمات سيولة لدىٰ شركات القطاع الصناعي .

وكانت إصلاحات قطاع التجارة الداخلية علىٰ النحو التالي :

١ـ ضبط مواصفات السلع المصرية مع المواصفات الدولية اتساقاً مع أحكام اتفاقية الجات .

٢ـ تطبيق القرارات الخاصة بمطاردة السلع مجهولة المصدر والسلع غير المطابقة للمواصفات ، وذلك من خلال الحملات التي تقوم بها أجهزة الدولة .

٣ـ دعم الغرف التجارية وإعطاؤها الحرية للقيام بواجباتها ، وتأكيد دورها في تنمية الاقتصاد القومي بصفة عامة ، ونشاط التجارة الداخلية بصفة خاصة .

٤ـ إصدار التشريعات اللازمة لضبط التعامل داخل الأسواق ، ومنع

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : حقيقة الجات GATT ، للمؤلف : ٥٩ـ ٧١ .

التدليس والغش والاحتكار والإغراق ؛ للحد من المضاربة في الأسواق و رفع الأسعار .

٥ـ إحكام الرقابة علىٰ الأسواق والمعاملات التجارية ، من خلال إحداث تغيير جذري في أسلوب العمل ، وذلك برفع كفاية أجهزة الرقابة علىٰ السلع ، وتدريب الرقباء وتأهيلهم للقيام بالحملات التفتيشية بالأسواق .

٦ـ توفير المعدات الحديثة المتطورة لاستخدامها في إجراء التحاليل للسلع بالأسواق والمنافذ التجارية .

٧ـ تنمية الحركة التعاونية ، والتي أصبحت ضرورة بعد الاعتماد علىٰ القطاع الخاص ، وباعتبارها منظمات شعبية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية ، فهي أنسب الوسائل لاستقرار التجارة الداخلية .

٨ـ إبراز أهمية دور الجمعيات الاستهلاكية في توزيع السلع لمحدودي الدخل ، والقضاء علىٰ احتكار التجار لبعض السلع ، وذلك تحقيقاً للبعد الاجتماعي وحماية المستهلكين ، . . .[١] .

إذاً :

بشكل عام ، فإن العوامل المشتركة التي ساهمت في اختلال أسواق العمل ـ وخاصةً في البلاد العربية ـ هي :

١ـ معدلات النمو السكانية العالمية .

٢ـ ارتفاع مستويات التحضّر .

٣ـ تراجع القدرة علىٰ التشغيل .

---

(١) باختصار وتصرّف من كتاب : الإصلاح الاقتصادي في مصر ـ مصدر سابق ـ ٦٣ـ ٨٨ .

٤ـ تراجع فرص الهجرة .

وإن برامج الإصلاح الاقتصادي تُقسَم ـ من حيث طبيعة التدابير المتخذة ـ إلىٰ قسمين :

أ ـ التدابير المالية لإعادة توازن ميزان المدفوعات ، وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي .

ب ـ وتدابير أخرىٰ تهدف إلىٰ إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الداخلية وتنميتها ، وإزالة التشوّهات ، وذلك بهدف استئناف النمو علىٰ أساس اقتصاد مبني علىٰ قواعد السوق ، وهي من اختصاص البنك العالمي ، وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق هذه البرامج من سنة إلىٰ سنتين بالنسبة لبرنامج الاستقرار ، و ٣ إلىٰ ٥ سنوات بالنسبة لبرناج إعادة الهيكلة .

. . . وقد اتسمت معظم الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية في اقتصادات البلدان العربية بإحداث تغييرات مهمة في المجالات التالية .

١ـ إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لممارسة الأنشطة الاقتصادية ، وإحلاله تدريجياً محل القطاع العام .

٢ـ إلغاء القيود والحواجز التي تُعيق الأفراد في اتخاذ القرارات المنظمة للإنتاج والاستهلاك .

٣ـ الرفع التدريجي للقيود علىٰ أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف للعملات المحلية .

٤ـ تعديل التشريعات والقوانين التي تحدّ من حرية النشاط الاقتصادي .

٥ـ اكتفاء الدولة بدور المنظم للاقتصاد من خلال القطاع الخاص ، إضافةً إلىٰ الدور الإشرافي والرقابي لأداء القطاع الخاص . . . .

وهكذا .

فنحن لا نعيش في هذا الكون وحدنا ، واقتصادنا لا ينفصل عن اقتصاد الدول الأجنبية الأخرىٰ ، إنما هناك اتفاقيات دولية تؤثر في برامج الإصلاح والتكيف الاقتصادي العربي ، مثل :

١ـ اتفاقية الجات .

٢ـ الاتفاقية الزراعية .

٣ـ الشراكة الأوربية المتوسطية .

٤ـ البرامج التي تنفذها بعض المنظمات ، مثل برنامج الاتحاد الأوربي . . . .[١] .

* * *

(١) للتوسع يراجع كتاب : ندوة (الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ،) المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط ـ الجزائر : ٦٥ـ٩٧ .

الفصل الرابع

الإصلاح الاقتصادي : ما له ، وما عليه!!

عندما تكون الاحتياجات أكثر من الإمكانيات ، والواردات أكثر من الصادرات ، معنىٰ ذلك حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

وعندما تكون النفقات أكثر من الإيرادات ، معنىٰ ذلك حدوث عجز في الموازنة العامة .

وعندما يكون الادخار أقل من الاستثمار اللازم ، معنىٰ ذلك حدوث عجز في الموارد .

وهذه الحالات ينتج عنها مشاكل خطيرة : كالبطالة والديون والتضخم . . .

وهذه أهم المشاكل الاقتصادية ، والتي بحاجة ملحة للإصلاح ، ولا حل إلا بتكاتف جهود جماعية وضمن استراتيجية قومية مدروسة ، بحيث تتضمن تحويل القطاع العام إلىٰ خاص ، إلا في حالات الصناعات الاستراتيجية ، وكذلك تحرير سعر الفائدة والأسعار والاستثمار وسعر الصرف ، والانفتاح على الخارج للاستفادة من تقسيم العمل الدولي والتقدم ، والرعاية الاجتماعية . . .

وذلك ـ الإصلاح ـ لا يكون بالمواعظ والإرشاد ، إنما بمعرفة

العوامل الموضوعية وتحليل كل المعطيات ، والتأكيد علىٰ اتباع الأساليب العلمية والحديثة . . . .

لكن مسألة الإصلاح ليست أمراً سهلاً ، ويجب أن يقوم بها أناس أهل دراية واختصاص ، وإلا فهي سلاح ذو حدّين ، وعلىٰ حدّ تعبير الباحث يوسف كمال محمد :

. . . ولا جدال في أن الحرية الاقتصادية وآلية السوق والمنافسة الحرة لها أهداف رئيسية فاعلة في تخصيص الموارد .

ولكن يجب ألا نتناول هذه القضية بسذاجة ، فإطلاق القول دون قيد فيه تجاوز لوقائع تاريخية وعملية ، فقد أعاد الغرب النظر في هذا الإطلاق ، وقام بإجراءات تصحيحية وتكميلية ، كما رأينا مثلاً في قوانين الاحتكار ، وفي إجراءات إعادة توزيع الدخل ، . . . .

فنحن مطالبون في هذا المنعطف الخطير من تاريخ أمتنا بمزيد من الفحص والحذر ، حتىٰ لا تكون مواقفنا مجرد ردود أفعال ، وفلسفتنا مجرد تجريد وشعارات .

. . إن مشروع الإصلاح الاقتصادي يستخدم أدوات كمية لإصلاح الاقتصاد الحكومي ، ولكنه يقتصر علىٰ الشعارات في إصلاح الاقتصاد القومي ، ولما كان الاقتصاد الحكومي إفرازاً للاقتصاد القومي وليس العكس ، فإن النتائج الإيجابية في الاقتصاد الحكومي قد لا يؤثر بشكل محسوس في الاقتصاد القومي ، وقد تؤدي إلىٰ الإضرار به ، مما ينعكس علىٰ الأول بعد ذلك بالسلب .

ومن هنا نسلّم بتقرير صندوق النقد والبنك الدولي عن نتائج الإصلاح الاقتصادي كتقليل العجز ، من ٢٤٪ سنة ٨٨ـ١٩٨٩ ، إلىٰ ١,٧٪ سنة ٩١ـ١٩٩٢ ، ونصدّق أن ميزان المدفوعات قد تدوّل إلىٰ فائض لزيادة

العائد من السياحة والتحويلات وخفض الديون .

ونسلّم بزيادة قدرة الدولة علىٰ الاقتراض مع رفع سعر الفائدة علىٰ الجنيه المصري ، كذلك انخفاض معدل التضخم والمضاربة علىٰ الدولار . ونصدّق أيضاً أن تحرير الأسعار خصوصاً الزراعية ، وترشيد القطاع العام ، وتخفيض الدعم ، وتعديل أسعار الخدمات كالسكك الحديدية ، وزيادة معدل إيراد الضرائب أظهر مؤشرات إيجابية .

ولكن الذي يعنينا في الدرجة الأولىٰ : إلىٰ أي حدّ استطاعت هذه السياسات أن تزيد الإنتاج وتقلل البطالة وتحقق الاعتماد علىٰ الذات ؟

وعلىٰ حدّ قول أحدهم : إن الصندوق والبنك الدولي وكلاء دائنون همهم تحقيق تدفقات نقدية لا تحقيق تنمية .

ويجب أن نعي جيداً انه إذا لم تتحقق التنمية فإن النتائج ستكون مخيفة مع ارتفاع معدل البطالة وعبء الدين العام . . . [1] .

وهذه تحذيرات جيدة لتجنب آثار وسلبيات الإصلاح الاقتصادي ، والتي عادة ما تكون في مجالات : تحرير الأسعار ، وتحرير القطاع العام ، وتحرير التجارة ، والشركات المتعددة الجنسيات . . .

ويجب ألا يكون الإصلاح الاقتصادي مستورداً ، لأنه في هذه الحال لن يناسب ظروفنا وعقيدتنا و . . . ، إنما يجب أن يكون الإصلاح نابعاً من صفوفنا ليناسب كل ما له علاقة بنا!

(. . وإن هذه الغيبوبة التي تصرفنا عن هذا الخطر عواقبها وخيمة ، وليس معنىٰ هذا أننا دعاة للاكتفاء الذاتي في ظل هذه الظروف السياسية و الاقتصادية ، ولكن ننادي بسرعة التحرك أمام عمالقة التكتلات الاقتصادية

---

(١) بتصرف واختصار من كتاب الإصلاح الاقتصادي : ٣٧ـ٤٣ .

العالمية شرقاً وغرباً ، ولن يقبل أحدهم انضمامنا إليه ، وقصة تركيا والسوق الأوربية المشتركة شاهد ودليل ، وهذا وحده المخرج من التبعية والاستقلال .

والإسلام كمنهج ، والمسلمون كامتداد ، هو قدرنا ، والكوارث المتوقعة بالبُعد عن هذه الحقيقة جسام ، بل إن خسائرنا بالمداراة وأنصاف الحلول أصبحت أعظم من مواجهة الحقيقة والاستقامة علىٰ الطريق . . .) .[1] .

وفي مثال حي وهو كنموذج للدراسة ، تتحدث الدكتورة منىٰ قاسم عن أهم الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي في مصر فتقول : وأهم تلك الآثار :

١ـ أدىٰ ارتفاع أسعار الفائدة علىٰ الودائع بالعملة المحلية ، والتي وصلت في بعض الأحيان نحو (٢٣٪) إلىٰ تفضيل المستثمرين استثمار أموالهم ، إما في ودائع بالعملة المحلية قصيرة الأجل (٣ شهور) أو استثمارها في شراء أذون الخزانة ذات العوائد المرتفعة ، والتي تحقق لهم العديد من المزايا ، إلىٰ جانب هذا العائد المرتفع ، منها سهولة التسييل والبيع في أي وقت ، وعنصر الأمان وبذا فهي معدومة المخاطر .

٢ـ انعكس الارتفاع في أسعار الفائدة علىٰ القروض إلىٰ تراجع المستثمرين في الطلب علىٰ الائتمان من البنوك لارتفاع تكلفة الأموال .

فإذا أضفنا إلىٰ ذلك استمرار العمل بنظام السقوف الائتمانية ، فإن ذلك يفسر سبب تراجع حركة الاستثمار في مصر في ذلك الوقت .

ومن الطبيعي أن تصاحب مراحل الإصلاح النقدي هذه السياسة

---

(١) بتصرف واختصار من كتاب الإصلاح الاقتصادي : ٣٧ـ٤٣ .

الانكماشية ، فتقييد الائتمان المحلي كان مطلوباً لخفض الدور الذي كان يمارسه في التوسّع النقدي ، وحلّ محله النمو السريع في صافي الأصول الأجنبية في ظل تحرير نظام الصرف الأجنبي ، وتحول رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من عجز إلىٰ فائض ، مما أمكن معه إعادة بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي .

٣ـ أدىٰ التوسع في إصدار أذون الخزانة إلىٰ زيادة الدين العام الداخلي ، والذي وصل إلىٰ (١٢٣) مليار جنيه في عام ١٩٩٥م .

ومع تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة ، تقلّصت الإصدارات الجديدة ، من أذون الخزانة ، واقتصرت أذون الخزانة علىٰ (٤,٦) مليار جنيه خلال عام ٩٣ـ١٩٩٤م ، مقابل (١٣,٥) مليار جنيه خلال عام ٩٢ـ١٩٩٣ ، مما أدىٰ إلىٰ انخفاض العائد علىٰ أذون الخزانة التي مدتها (٩١) يوماً ، من (١٤,٨٪) وفقاً لآخر عطاء في نهاية حزيران ١٩٩٣ إلىٰ (١٢,٥٪) وفقاً لآخر عطاء في نهاية حزيران ١٩٩٤ ، إلىٰ (١٠,٨٪) في نهاية حزيران ١٩٩٥ . . .[١] .

* * *

(١) للتوسع يراجع كتاب : الإصلاح الاقتصادي في مصر ـ مصدر سابق : ٥٩ـ٧٠ .

الفصل الخامس

بعض تجارب الإصلاح الاقتصادي في العالم

لعلّ من المفيد حقاً التوقّف عند بعض التجارب التي قامت بها بعض الدول فيما يخصّ قضية مكافحة الفساد الاقتصادي وتجارب الإصلاح الاقتصادي ، وذلك بهدف الاستفادة من تجارب الآخرين ، خاصةً وأن بعض هذه الدول قد حققت معدلات نمو عالية ، ووصلت إلىٰ نتائج اقتصادية محفّزة ، فبعد التزامها بخط الإصلاح الاقتصادي تدفقت عليها الأموال والاستثمارات الأجنبية ، وخاصة في مجالات التصنيع ، و . . .

وطالما أن هناك تشابهاً في التطبيقات ، فلنتوقف عند بعض تلك التجارب :

أ ـ تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا :

خلال عقدي الستينيات والسبعينيات ، وضعت السلطات هناك خطة عريضة للتنمية ، والهدف منها : النهوض بالتكامل القومي للقضاء علىٰ الفاقة .

وبالفعل ، تمت إدارة استراتيجية التنمية من قبل حكومة تذرّعت بالحذر والروية مع اتباع سياسة تجارية متحررة ، وسعر صرف تنافسي ، ومزيج متوازن من الانضباط المالي والسياسات النقدية المتحفظة .

وكانت النتائج مُرضِية جداً ، فقد نما الاقتصاد خلال عقد السبعينيات بمعدل بلغ نحو (٨٪) سنوياً في المتوسط ، وظل التضخم في حدود (٥٪) في المتوسط ، و بقي الوضع الخارجي باعثاً علىٰ الطمأنينة .

وفي الثمانينيات حدث ما لم يكن متوقعاً! فبعد أن شرعت السلطات في إنشاء قطاع للصناعات الثقيلة تملكها الدولة و . . . ، حدثت اختلالات مالية وخارجية حادة ، وذلك نتيجة زيادة إجمالي تكوين رأس المال ، وهبوط أسعار البترول ، وهبوط سلع التصدير ، مما أدىٰ إلىٰ مزيدٍ من تعثّر نمو الناتج المحلي وانخفاض الاستثمار انخفاضاً حاداً ، وزادت البطالة زيادة رهيبة و . . .

فاضطرت السلطات إلىٰ مزيد من الاقتراض الخارجي الباهظ لتمويل عجز الموازنة ، إلىٰ حدّ أن الدين الخارجي ارتفع إلىٰ (٢٢) مليار دولار ، وذلك في أواخر عام ١٩٨٦م!!

وهذا ما أوصل البلاد إلىٰ كساد عجيب ، فتدهورت كفاءة رأس المال ، وظهرت تغيرات واسعة في هيكل الاستثمار و . . .

إذاً :

كان لا بدّ من إيجاد برنامج إصلاح اقتصادي .

وبالفعل ، كان الهدف من البرنامج تحقيق معدلات عالية للنمو مع الحفاظ علىٰ معدلات تضخم منخفضة .

وهكذا استطاعت ماليزيا أن تنطلق كالصاروخ لتأخذ مكانها بين دول النمور الأربع (كوريا الجنوبية ـ هونج كونج ـ تايوان ـ سنغافورة) لتصبح أحد عمالقة جنوب شرق آسيا ولتشكل منافساً حقيقياً لدول أوربة .

وانصب الاهتمام في الاستراتيجية التي اتبعتها سلطات ماليزيا علىٰ نشاط القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو ، وهو ما اعتبر

أفضل سبيل لإقامة مشروعات جديدة ، وخلق فرص للعمل ، وتغذية الاقتصاد بتكنولوجيات ومهارات جديدة ، . . . فاستعيد النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وتم إصلاح الخلل الخارجي والتحكم في التضخم .

ومن بين المؤشرات التي تعكس تحسّن الأداء الاقتصادي هو تحسّن مستوىٰ المعيشة بشكل ملحوظ ، حيث ارتفع متوسط الدخل الفردي من (٣٥٠) دولاراً عام ١٩٧٠م إلىٰ (٣٠٠٠) دولار عام ١٩٩٤م ، كما وانخفضت معدلات البطالة إلىٰ (٣,٥٪) . . .

وأهم ركائز عملية التكيف الهيكلي في ماليزيا ، هي :

١ـ تهيئة المناخ لجذب الاستثمار الأجنبي : كتخفيض الرسوم علىٰ الواردات ، والتخفيف من الحماية الجمركية ، ومن قواعد الملكية المتعلقة بالاستثمار المباشر . . .

مما أدىٰ إلىٰ تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وخاصةً من أمريكا واليابان .

٢ـ تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية ، والقيام بتنفيذ برنامج يستهدف إصلاح أوضاع القطاع العام ، سواء إعادة هيكلة مشروعات معينة ، أو تصفيتها ، أو وضع برنامج نقل الملكية العامة إلىٰ القطاع الخاص (الخصخصة)[1] .

وقد استخدمت ماليزيا أكثر طرق التخصصية شيوعاً ، مثل بيع الأصول ، والتأجير ، وعقود الإدارة ، واتفاقيات الإنشاء ، ثم نقل الملكية وتمليك الإدارة ، ونحو ذلك .

---

(١) للتوسّع يراجع كتاب : الخصخصة ما لها . . . وما عليها ، للمؤلف : ٥٧ـ٦٩ .

٣ـ إصلاح الجهاز المصرفي وسوق رأس المال : حيث تم التخفيف من قيود السياسة النقدية ، وتمكّنت البنوك التجارية وشركات الأموال من استعادة قدرتها علىٰ الوفاء بالتزاماتها ، وذلك بتغذيتها برؤوس أموال جديدة ، وتحسين إدارتها و . . .

٤ـ نمو القطاع الصناعي نمواً كبيراً ، خاصةً في السنوات الأخيرة ، وذلك طبقاً لاستراتيجية الحكومة ، والتي ارتكزت علىٰ التحوّل من دولة منتجة ومصدّرة للمواد الخام إلىٰ دولة صناعية . . .

إذاً :

نحن أمام تجربة إصلاحية عملية ، اتبعتها ماليزيا ، حيث تم حقن الاقتصاد بجرعات من الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا والمهارات التسويقية ، فتدفقت الاستثمارات الأجنبية وزادت من (٤٠٠) مليون دولار في عام ١٩٨٧م إلىٰ (٤) مليار دولار سنوياً عام ١٩٩١م .

مما أدىٰ إلىٰ أن تصبح ثالث أكبر منتج للمواصلات في العالم ، فدخلت بعض الشركات فيها في سوق إسطوانات الكمبيوتر ، وخاصة إعداد برامج الكمبيوتر .

وهذا أدىٰ إلىٰ تنوع أسواقها التصديرية :

أخشاب ومطاط وغاز طبيعي وبترول خام وأجهزة كهربائية وإلكترونية و . . . ، وهي تصدر إلىٰ اليابان بقيمة(٦) مليارات دولار ، وإلىٰ أمريكا بقيمة (٩) مليارات دولار ، وإلىٰ بريطانيا بقيمة (٢) مليار دولار . . . .

وهكذا ، تنشطت الصادرات وتنوّعت ، مما أدىٰ إلىٰ نمو مرتفع مع معدل تضخم منخفض ، ونمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقداره ٩٪ سنوياً ، فانعكس ذلك علىٰ قطاعات الشعب الماليزي كافة . . . .

ب ـ تجربة الإصلاح الاقتصادي في البرازيل :

مرّت البرازيل بظروف اقتصادية عصيبة ، حيث انخفضت مستويات الادخار والاستثمار ، وارتفع معدل التضخم بدرجة كبيرة ، وأصبح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ضعيفاً ، و . . .

لذلك كانت الحاجة إلىٰ الإصلاح الاقتصادي ملحّةً وضرورية ، فوضعت برامج للإصلاح ، وكانت أهم الإجراءات التي اتُّخذت ما يلي :

١ـ إصلاح السياسات الضريبية لحفز الإنتاج والتصدير : حيث اتخذت بعض الخطوات الإيجابية لتبسيط النظام الضريبي ، وخفضت معدلات الضريبة علىٰ الأرباح ، ووفرت بعض الإعفاءات الضريبية . . . .

٢ـ تحرير التجارة الخارجية في البرازيل لتنمية الصادرات : فقامت بتخفيض معظم القيود الكمية ، وألغت معظم القيود غير التعريفية ، وألغت حصص الاستيراد ، وخففت القيود علىٰ الموانىء و . . .

كذلك فقد انضمت إلىٰ عدة اتفاقات تجارية ، كالجات ، مما ساعدها في زيادة صادراتها إلىٰ هذه البلاد .

٣ـ جذب الاستثمار الأجنبي : سواء في مجالات سوق الأوراق المالية ، أو في حرية تحويل أرباح الأسهم ورأس المال وعائد حقوق الامتيازات ، أو المشاركة في برامج الخصخصة .

٤ـ تدعيم المناطق الحرة وإعطاء المصدرين مزايا وحوافز بها : مما زاد في خلق فرص عمل ، سواءً في المجال الزراعي ، أو الصناعي ، أو التجاري .

إضافة إلىٰ إعفاء كامل من الرسوم الأخرىٰ بالنسبة للمنتجات المستهلكة أو المستخدمة في الإنتاج داخل المنطقة ، وإعفاء ضريبي لمدة

عشر سنوات بالنسبة للمنشآت التي تمت الموافقة عليها ، و. . . .

٥ـ تأسيس مناطق صناعية تصديرية : بحيث تُعفىٰ المنشآت القائمة في هذه المناطق من معظم ضرائب التشغيل ومن الرسم الضريبي للشحن البحري ، كما تتمتع بحرية استيراد المعدات والمدخلات دون تراخيص استيراد خاصة ، وذلك لمدة عشرين سنة علىٰ الأقل .

٦ـ تطوير البنية الأساسية : خاصةً فيما يتعلق بشبكات المواصلات السريعة .

٧ـ الاهتمام بتنمية مهارات العاملين : وذلك من خلال القيام ببرامج تدريبية مجانية للعمال ، وذلك بفرض تحسين مستوىٰ مهارتهم. . .

وهكذا .

نجحت البرازيل في تنمية الصادرات وتنشيطها ، وخاصةً بعد أن وضعت بعض الحوافز في مجالات التصدير : كإعفاء عوائد الودائع الخاصة بالصادرات من ضريبة العمليات المالية ، وإعفاء صادرات السلع الصناعية من ضريبة الإنتاج وضرائب أخرىٰ. . .

وتصدر البرازيل منتجات أولية وصناعية ، ومن أهم الدول التي تصدر إليها : الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (٨,٠٣) مليار دولار ، واليابان بقيمة (٢,٣) مليار دولار و. . .

جـ ـ تجربة الإصلاح الاقتصادي في البرتغال :

في بداية التسعينيات واجهت الحكومة البرتغالية أزمة اقتصادية حادة ، وكان السبب الرئيسي لتلك الأزمة تأثيرات الكساد العالمي ، فانخفض الناتج القومي الإجمالي بأكثر من (٥٪) ، مما أدىٰ إلىٰ إفلاس كثير من المصانع ، وتراجع الاستثمارات الأجنبية ، و. . . مضاعفة عجز الموازنة

العامة ، وانخفاض الصادرات ، وزيادة نسبة البطالة إلىٰ (٢ , ٦٪) . . .

وكانت الحاجة إلىٰ القيام ببرنامج إصلاح اقتصادي حاجة ملحة وضرورية ، وبالفعل دخلت البرتغال بتجربة الخصخصة الاقتصادية ، لكن بخطىٰ متأنية وثابتة .

فعُدّل الدستور ، وحذفت منه المادة التي تنص بعدم جواز المساس بملكية الدولة لشركات القطاع العام .

ومن أهم خصائص تجربة التخصيص في البرتغال :

أـ المرونة في التشريع لتمنع إجراءات التخصيص ، ولا تقيّد نسب تملك الأفراد أو الأجانب لسهم الشركات المطلوب بيعها .

٢ـ التأني في إجراءات التخصيص : حيث تم بيع عدد من الشركات التابعة للدولة علىٰ مرحلتين : خلال عامي ٨٩ـ١٩٩٠ شهدت أولاهما بيع (٤٩٪) من رأس مال هذه الشركات ، وتم خلال العام التالي بيع الـ (٥١٪) الباقية من حصة الدولة في رأس المال .

٣ـ حرص الدولة علىٰ ضمان بيع حصة من رأس مال الشركات المطلوب إلىٰ كل من العمال وصغار المستثمرين ، غالباً من المهاجرين العاملين بالخارج .

٤ـ ينصّ القانون علىٰ ضمان طرح حصة من أسهم المشروع المعروض للبيع علىٰ الجمهور بسوق الأوراق المالية . . .

وهكذا باعت الحكومة (٤٦٪) من رأس مال أربعة مشروعات مملوكة للدولة ، ثم شرعت في بيع بعض البنوك المركزية الضخمة .

ووضعت خطط اقتصادية لتنشيط الصادرات ، وذلك بأسلوب خطوط الائتمان : GREDITLINES .

وبعد سنوات من تطبيق تلك الخطط تبين حسن فاعليتها . . .

وكذلك وُضعت برامج لمعالجة البطالة ، وذلك عن طريق تطوير مراكز التأهيل والتدريب ، وتقديم المعونات الفنية للشركات والمصانع ، وخلق وظائف جديدة خاصة في مجالات الصحة العامة ونظافة البيئة . . .

إذاً :

هذه بعض النماذج لما جرىٰ من إصلاحات اقتصادية ، إضافة إلىٰ ما حدث في : تركيا ، وأندونيسيا ، وغانا ، والمكسيك ، ومصر ، والمغرب ، وتونس ، والجزائر ، والأردن ، وسورية ، ولبنان ، وليبيا . . .

بعضها يتشابه وبعضها يختلف في بعض الفرعيات ، لكن التجارب الناجحة حقاً ، هي التي استثمرت هذا الإصلاح عن طريق جذب رؤوس أموال أجنبية ، مع تشجيع التوجه التصديري ، وارتفاع مستويات دخل الأفراد ، وزيادة النمو ، و . .

وهكذا نرىٰ أن الإصلاح لا يكون باستيراد الجرعات التسكينية ، والوصايا الغربية ، إنما لا بدّ من اتباع سياسة إصلاحية اقتصادية نابعة من الاعتماد علىٰ أنفسنا ، ولا بأس من الاستفادة من الآخرين ، لكن دون الذوبان والتقليد والتبعية . . . [1] .

* * *

(١) للتوسع يراجع : الإصلاحات الاقتصادية (ندوة) ، والإصلاح الاقتصادي في مصر - وهما مصدران سابقان .

الباب الثالث

ما هي الحلول الكفيلة للوصول إلىٰ برّ الأمان ؟!

ما هي الحلول الكفيلة

للوصول إلىٰ برّ الأمان ؟!

أمام تيارات الفساد ـ وخاصة الاقتصادية منها ـ لا بدّ من التفتيش والبحث عن بعض الحلول النافعة للوصول إلىٰ الإصلاحات أو ما يدور حولها ، وإلا فإن القضية خطيرة جداً!!

ولعلّ أهم هذه الحلول ـ وهي كثيرة ـ تتلخص بما يلي :

١ـ العودة إلىٰ الذات : وذلك من خلال دراسة نقاط القوة في الذات العربية والمسلمة ، والاعتماد علىٰ النفس ، وتأمين الاستقلالية في معالجة المشاكل ، ومهما كانت كبيرة .

٢ـ بناء مقومات الشخصية المسلمة : وذلك من خلال اعتماد خط العزة الإلٰهية : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون : ٨] .

ومن خلال اعتماد خط الإعداد لكل أساليب القوة : ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾

[الأنفال : ٦٠] .

وكذلك الاهتمام بالقضايا العلمية المعاصرة ، فإذا قصّرت الأمة في ذلك ـ كقضية الأنترنيت والكومبيوتر . . . ـ فإنها تعدّ مسؤولة أمام الله تعالىٰ عن ذلك .

٣ـ تلاحم المفاهيم الاقتصادية مع الجوانب التشريعية : ليعيش الناس

جميعاً في أمن اقتصادي دائم ، ذلك لأن نعمة الأمن الاقتصادي من أكبر نعم الله علىٰ الناس ، قال تعالىٰ :

﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾ [سبأ : ١٥] .

وقال سبحانه : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش : ٣ـ٤] .

٤ـ التأكيد علىٰ فكرة أساسية ، وهي :

أن النظام الاقتصادي الغربي ـ وغيره ـ ينظر إلىٰ الإنتاج والاستهلاك علىٰ أنهما غايتان بحدّ ذاتهما ، دون النظر إلىٰ كونهما مفيدتان أم قاتلتان!

أما الإسلام فيهدف إلىٰ التوازن لا إلىٰ النمو فحسب .

٥ـ يجب معالجة حاجات الإنسانية الأساسية ، كما قال تعالىٰ :

﴿ فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ۝١١٧ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [طه : ١١٧ـ١١٩] .

كما يجب التأكيد علىٰ توازن الموارد والحاجات ، بحيث إن الخالق الرازق قرر ذلك ، وبالتالي فما من شعب يجوع إلا بسبب ظلم شعب آخر واستئثاره بالنصيب الكبير من الأقوات ، كما يحدث اليوم من مجاعات في بعض الدول الإفريقية ، يقابله ترف وبذخ ورمي مواد غذائية ـ كالبن والشاي والقمح ـ في المحيطات والبحار ، بحجّة المحافظة علىٰ سعره العالمي!!

قال تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت : ٩ـ١٠] .

٦ـ لا بد من النظرة إلىٰ المسألة بشكل شامل ، فإما أن يؤخذ الإسلام كله ، أو يُترك كله[١]

أما قضية الترقيع والحلول الجزئية ، فهي أشبه بمريض نُقل إلىٰ طبيب ، فلما أجرىٰ له الفحوصات والتحاليل ، أعطاه دواءً يعالج الأذن مثلاً ، دون الالتفات إلىٰ بقية أجزاء الجسم : هل يضرّها هذا الدواء أم لا ؟!

ولا بدّ من تطبيق الإسلام علىٰ جميع نواحي الحياة ، فإن فيه دواءً ناجعاً ليتحقق عند ذلك التطبيق الشامل له ، وذلك من خلال تحريم الاكتناز ، وتحريم الاحتكار ، وأن يكون تداول الثروة في أيدي الناس جميعاً وحدها!!

ولا بد من ترشيد الاستهلاك ، والابتعاد عن التبذير والإسراف ، والاهتمام بالسلع الرئيسية وعدم الاستغراق باستيراد السلع الترفيهية . . . !

٧ـ تبصير المسلمين بمرضهم الحقيقي : أي تشخيص الداء ليسهل علىٰ العلماء وأصحاب القرار الإرشاد إلىٰ الدواء .

والدواء الناجع الذي جرّبه الأجداد هو العودة إلىٰ كتاب الله وسنّة الرسول ﷺ ، مصداق ذلك قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق : ٢ـ٣] .

﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾ [الطلاق : ٤] .

والله تعالىٰ قد وعد ـ ومن أوفىٰ منه عهداً ؟ ـ الأمة وعداً جازماً

---

(١) وإلا كان الحال كما قال الشاعر العربي :

إذا ما قضيت الدَّين بالدَّين لم يكن قضاءً ، ولكن كان غُرماً علىٰ غرم!!

قاطعاً ، أن إذا عدتم إلىٰ الدين الحنيف ، واستمسكتم بما فيه ، فإن الله سيجعلكم المستخلفين في الدنيا ، الآمنين المطمئنين فيها ، قال تعالىٰ :

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾ [النور : ٥٥] .

٨ـ ترغيب الآخرين بالإسلام ، وذلك عن طريق استغلال كل وسائل الإعلام ، وخاصة المعاصرة منه ، كفتح قناة فضائية إسلامية ، تقدِّم الدين وتعاليمه السمحة للناس ، دون تشنّج وتذمّر ، ودون تعقيدات وتنطّعات ، وخاصة عن طريق تشجيع الكوادرالشبابية علىٰ تقديم كل نافع جديد .

٩ـ عدم الاستسلام واليأس : وذلك حين النظر إلىٰ ما يحيط بواقع العرب والمسلمين ، من تخلّف وتمزّق ونهب الاستعمار للخيرات و . . . . !!

إنما لا بدّ من التحديق في سنن الله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾

[آل عمران : ١٣٧ـ١٤٢] .

وأمامنا نموذج واضح ، هو اليابان :

فقد دُمّرت في الحرب العالمية الثانية ، وفقدت أكثر من مليوني

قتيل ، وكاد الشعب أن يموت من قلّة الموارد والغذاء و . . . ، لكنه لم يستسلم ، إنما انطلق من نقطة الصفر ، علىٰ الرغم من أن أرض اليابان الزراعية قليلة وصغيرة ـ و ذلك لأنها جزر منتشرة في البحر ـ وقد اعتمد علىٰ موارده ، وخاصة البشرية منها .

فاستطاعت اليابان تحقيق قفزات في كل المجالات :

بحيث ارتفع معدل دخل الفرد من (٢٠) دولاراً في عام ١٩٤٥م ، إلىٰ (١٢) ألف دولار سنوياً عام ١٩٧٥م!!

١٠ـ التدقيق علىٰ دراسة العوامل التي تؤدي إلىٰ الفساد الاقتصادي ـ وقد ذكرناها في الباب الأول ـ وتحليل كل واحد علىٰ حدّة ، وذلك بهدف وضع استراتيجيات وحلول تناسب تلك العوامل .

١١ـ مكافحة الفساد ـ بكل أنواعه ـ عن طريق التكامل بين شقين من المعالجة الإسلامية لذلك ، وهما :

أ ـ طريق تربوي سلوكي : وذلك من خلال غرس العقيدة في النفوس ، وزرع الفضائل والأدب والأخلاق الحميدة في كل المجالات .

وعندما يخاف العبد ربه ويخشاه ، ويشعر أن هناك رقابة عُليا عليه ، فهل يقدم علىٰ الرشاوىٰ والاختلاس والسطو علىٰ الأموال العامة ، وما إلىٰ هنالك من أنواع الفساد الاقتصادي ؟!

أبداً ، إنما تراه ينطلق إلىٰ تقديم ما فيه النفع للناس : وذلك من خلال تطبيق تعاليم المصطفىٰ ﷺ : « الخلق كلهم عيال الله ، وأحبهم إلىٰ الله أنفهم لعياله » .

ب ـ طريق الزجر والعقوبة : وذلك لتأديب كل من لم يردعه الضمير و العقيدة والوجدان ، والعقوبات في الشريعة واضحة ومفصلة : كالتعزير ، والحجر ، وقطع يد السارق ، ونحو ذلك . . .

١٢ـ تكاتف كل الجهود لمكافحة الفساد : فالعالم بعلمه ، والشعب من خلال تجاوبه مع التعاليم ، والمحافظة علىٰ الأمور العامة ، والمسؤول من خلال منصبه ، ووسائل الإعلام من خلال تقديم البرامج التثقيفية في هذه المجالات ، و. . . .

ليسير الجميع في آفاق الإصلاح. . . . ، وليس ذلك أمراً بعيد المنال. . .

فالرسول ﷺ جاء في أمة كانت تشرب الخمور ، وتقتل البنات ، وتتعامل بالربا ، وتعبد الأحجار ، و. . . . ، ثم ما إن تمسّك أفراد الأمة بتعاليم الإسلام ، وانصبغت كل حركاتهم بآداب وأخلاق الإسلام ، حتىٰ انقلبوا من موقع العبيد إلىٰ مقام السادة ، وانطلقوا لينشروا النور والعلم والحكمة ، لذلك وقف التاريخ عاجزاً أمام تفسير ما حدث ، فهل تتكرر تلك المسألة مرة أخرىٰ ؟!

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلاح

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

المصادر والمراجع

- الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ، الدكتور السيد علي شتا ، ط١ ٩٩ ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر .
- فساد النظام العالمي ، نصر شمالي ، ط١ ٩٥ ، دار المستقبل ، دمشق .
- الفساد والاقتصاد العالمي ، كيمبرلي آن إليون ، ترجمة محمد جمال ، ط١ ٢٠٠٠ مركز الأهرام . مصر .
- الفساد الإداري كمعوّق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، الدكتور صلاح الدين محمود ، ط١ ٩٤ ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .
- الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان النامية (ندوة) ، ط١ ٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- الإصلاح الاقتصادي في مصر ، الدكتورة منى قاسم ، ط١ ٩٧ ، الدار المصرية اللبنانية .
- حقيقة الجات ، الدكتور محمد عمر الحاجي ، ط١ ٢٠٠٠ ، دار المكتبي ، دمشق .
- الإصلاح الاقتصادي ، يوسف محمد ، ط١ ٩٢ ، دار الهداية ، مصر .
- إضافة إلى بعض المقالات والأبحاث ـ باللغة العربية واللغات الأجنبية ـ التي وردت في المجلات ، وقد ذُكرت في حينها .

المحتوى

من وحي التنزيل ٥
تمهيد ٧

الباب الأول
قضايا الفساد الإقتصادي

الفصل الأول : مفهوم الفساد الاقتصادي ١٣
الفصل الثاني : أسباب الفساد الاقتصادي ١٧
أ ـ أسباب إقتصادية واجتماعية ١٧
ب ـ أسباب إدارية ١٧
جـ ـ أسباب سياسية ١٨
د ـ أسباب نظامية ١٨
هـ ـ أسباب دينية ١٩
الفصل الثالث : أشكال الفساد الاقتصادي ٢١
أ ـ التبعية والتقليد ٢١
ب ـ العدوى في الفساد ٢٣
ج ـ الأثرة الفاحشة ٢٤
د ـ التخلّف العلمي ٢٥
الفصل الرابع : عولمة الفساد الاقتصادي ٣١

الفصل الخامس : جريمة الرشوة (نموذج للفساد الاقتصادي) ... ٣٧
أ ـ أسبابها ٤٠
ب ـ آثارها ٤٠

الباب الثاني
آفاق الإصلاح الاقتصادي

الفصل الأول : مفهوم الإصلاح الاقتصادي ٤٥
الفصل الثاني : أهداف الإصلاح الاقتصادي ٥٣
١ ـ التثبت ٥٤
٢ ـ التكييف الهيكلي ٥٤
٣ ـ السياسات الاجتماعية ٥٤
الفصل الثالث : برامج التصحيح والتكييف ٥٩
أ ـ سياسة التسعير الاقتصادي ٦١
ب ـ سياسة الخصخصة ٦٢
جـ ـ تعظيم دور القطاع الخاص في إطار الإصلاح الهيكلي ٦٥
د ـ السياسة التجارية وتحرير التجارة الخارجية ٦٦
الفصل الرابع : الإصلاح الاقتصادي ما له ، وما عليه!! ٧١
الفصل الخامس : بعض تجارب الإصلاح الاقتصادي في العالم ... ٧٧
أ ـ تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا ٧٧
ب ـ تجربة الإصلاح الاقتصادي في البرازيل ٨١
جـ ـ تجربة الإصلاح الاقتصادي في البرتغال ٨٢

الباب الثالث

ما هي الحلول الكفيلة للوصول إلى بر الأمان ؟!

ما هي الحلول الكفيلة للوصول إلى بر الأمان ؟! ٨٧

١ـ العودة إلى الذات ٨٧

٢ـ بناء مقوّمات الشخصية المسلمة ٨٧

٣ـ تلاحم المفاهيم الاقتصادية مع الجوانب التشريعية ٨٧

٤ـ التوازن لا النمو فحسب ٨٨

٥ـ معالجة حاجات الإنسانية الأساسية ٨٨

٦ـ النظرة الشمولية ٨٩

٧ـ تبصير المسلمين بمرضهم الحقيقي ٨٩

٨ـ ترغيب الآخرين بالإسلام ٩٠

٩ـ عدم الاستسلام واليأس ٩٠

١٠ـ دراسة العوامل التي تؤدي إلى الفساد الاقتصادي ٩١

١١ـ مكافحة الفساد بكل أنواعه ٩١

١٢ـ تكاتف كل الجهود لمكافحة الفساد ٩٢

المصادر والمراجع ٩٣

المحتوى ٩٤

* * *